آداب الجدل عند فخر الدين الرازي[1]

[٥٤٤ هـ : ٦٠٦ هـ] نظرية .. وتطبيق

بقلم
دكتور/ محمد محمد علي عبد الصالحين
مدرس الفلسفة الإسلامية
كلية دار العلوم – جامعة المنيا

تمهيد:

يتنادى العقلاء المستنيرون في كل زمان ومكان بضرورة أن يحل الحوار محل العنف ، وأن يقوم التناظر العلمي بديلاً عن الإملاء القهري ، وأن تُقابَل الحجةُ بالحجة لا بالقمع ، وأن يكون طلب الإقناع والاقتناع عن طريق المجادلة بالتي هي أحسن لا عن طريق الإرهاب الفكري .

ومن هنا كان هذا البحث الذي يناقش الآداب العلمية للجدل التي وضعها علماء المسلمين ؛ ليضبطوا بها سير هذه العملية المعقدة ، ويقيسوا من خلالها مدى التزام أطراف الجدال بهذه الآداب أو الشروط المرعية .

وقد وضع العلامة فخر الدين الرازي آدابًا علمية للجدل[2] ، ومارس المناظرة عمليًّا ممارسة طويلة ومتنوعة[3] ، ومن ثم كان من المفيد – ونحن نعيش عصر التنادي بضرورة الحوار المنفتح بين الثقافات المختلفة ، بل بين فروع الثقافة الواحدة أحيانًا – أن نتأمل في هذين الجانبين المتكاملين ؛ آداب المناظرة ، وتطبيقاتها ؛ عسى أن يكون ذلك نبراسًا هاديًا لمن أراد أن يلج هذا المضمار المهم ، وهو متسلح بآداب المجادِل النفسية والعلمية على حد سواء .

ومن هنا كان اختيار هذه الزاوية من زوايا فكر الرازي ، وهو الرجل صاحب التصنيف الموسوعي[4] ؛ حيث لم يكتفِ الباحثُ بالإطار النظري البحت

، بل اجتهد في محاولة سحب ذلك المنهاج النظري على أرض الواقع في تطبيقات الرازي الحيوية ؛ من خلال مناظرة مباشرة جادة بين الرازي من جهة وأحد علماء النصارى في عصره من جهة أخرى° ؛ في محاولة لإسقاط آداب المناظرة – التي نصَّ عليها الرازي ، والتي لم ينصّ عليها كذلك – على هذا الحوار العلمي ؛ سواء من جهة الرازي نفسه ، أو من جهة العالِم النصراني ؛ وذلك بغاية ما يُستطاع من الحيدة العلمية ، والنزاهة المنهجية .

ومن ثم جاءت معالجة الباحث لهذه القضية في محورين ؛ نظرية ، وتطبيق :

[١] نظرية الرازي في الجدل :

[١/أ] معنى الجدل ، وحكمه في الإسلام .

[١/ب] آداب الجدل الجائز شرعًا ، وشروطه .

[١/ج] تحليل نقدي لهذه الآداب ؛ ما لها ، وما عليها .

[١/د] آداب لم يذكرها الرازي : وفيها ذِكْرُ ما عسى أن يكون قدْ أغفله الرازيُّ من آدابٍ لازمةٍ للمناظرةِ أو مستحبةٍ فيها ، مع ذِكْرِ ما قد يُبَرِّرُ إغفالَ الرازيِّ لهذهِ الآداب .

[٢] تطبيق : اختبار هذه الآداب النظرية عمليًّا على محك مناظرةِ للرازيِّ مع أحدِ علماءِ النصارى .

[٣] خاتمة : تُعرَضُ فيها النتائج والتوصيات التي توصلَ إليها الباحثُ من خلال معالجة هذه القضية ، ويُذَيَّلُ البحثُ بذكرِ أهمِّ مصادرِه ومراجعِه ، ثم هوامش البحث مجتمعة .

[١] النظرية : الجدل : تعريفه .. حكمه .. آدابه

[١/أ] فكرُ الرازيِّ النظريُّ في قضية الجدل : معنى الجدل وحكمه في الإسلام :

يُعَرِّفُ الرازيُّ الجدلَ لغةً واصطلاحًا بقوله : " وأما الجدال فهو فعال من المجادلة ، وأصله من الجدل الذي من الفتل ، يقال : زمام مجدول وجديل ؛ أي : مفتول .. وسميت المخاصمة مجادلة ؛ لأن كل واحد من الخصمين يروم أن يفتل صاحبه عن رأيه ."[٦]

لكن الرازي يقطع بأن الجدل ليس سبيلاً من سبل الدعوة مع الموافقين لنا في الدين فيقول : " ومن لطائف هذا الآية أنه قال: ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾ فقصر الدعوة على ذكر هذين القسمين ؛ لأن الدعوة إن كانت بالدلائل القطيعة : فهي الحكمة ، وإن كانت بالدلائل الظنية : فهي الموعظة الحسنة ، أما الجدل : فليس من باب الدعوة ، بل المقصود منه غرض آخر مغاير للدعوة ؛ وهو : الإلزام والإفحام ، فلهذا السبب لم يقل ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة والجدل الأحسن ، بل قطع الجدل عن باب الدعوة تنبيهًا على أنه لا يحصل به الدعوة ، وإنما الغرض منه شيء آخر ، والله أعلم ."[٧]

وعن اختلاف الناس في حكم الجدل من الناحية الشرعية يعرض الرازي لكافة الآراء بغاية الإنصاف ، ثم يقرر رأيه الخاص ؛ حيث يقول : " من الناس من عاب الاستدلال والبحث والنظر والجدال ، واحتج بوجوه:

أحدها : أنه تعالى قال : ﴿ ولا جدال في الحج ﴾ وهذا يقتضي نفي جميع أنواع الجدال ، ولو كان الجدال في الدين طاعة وسبيلاً إلى معرفة الله لما نهى عنه في الحج ، بل على ذلك التقدير

كان الاشتغال بالجدال في الحج ضَمَّ طاعة إلى طاعة ؛ فكان أولى بالترغيب فيه .

وثانيها : قوله تعالى ﴿ ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون ﴾ عابهم بكونهم من أهل الجدل، وذلك يدل على أن الجدل مذموم .

وثالثها : قوله ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ نهى عن المنازعة ."[٨]

هؤلاء الذين رأوا غلق باب النقاش كلية ؛ استدلالاً وبحثًا ونظرًا وجدالاً ، وهذه – بداية حججهم التي استندوا إليها في إغلاق هذا الباب ، وهي حجج ليست ضعيفة ولا هينة ، ويمكن أن تصرف قارئها عن هذا الباب برمته ، لكن هؤلاء المانعين هم الفصيل الأقل ، خاصة في فريق المتكلمين " وأما جمهور المتكلمين فقالوا الجدال في الدين طاعة عظيمة ، واحتجوا عليه بقوله تعالى ﴿ وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ ، وبقوله تعالى حكاية عن الكفار أنهم قالوا لنوح عليه السلام : ﴿ قد جادلتنا فأكثرت جدالنا ﴾ ومعلوم أنه ما كان ذلك الجدال إلا لتقرير أصول الدين . "[٩]

فالرازي من الذكاء بمكان بحيث لا يبدأ في مقارعة هذا الفصيل الأول – وعلى رأسه الفقهاء والأصوليون والمحدِّثون – بالحجة العقلية إزاء حججهم النصية ، بل يسايرهم على نهجهم ؛ آية بآية ، وله بعد ذلك أن يتدخل ؛ ليفصل بنفسه بين الفرقاء : " إذا ثبت هذا فنقول : لابد من التوفيق بين هذه النصوص ، فنحمل الجدل المذموم على الجدل في تقرير الباطل ، وطلب المال والجاه ، والجدل الممدوح على الجدل في تقرير الحق ، ودعوة الخلق إلى سبيل الله ، والذب عن دين الله ."[١٠]

ثم لا يكتفي الرازي بما قدم ، بل يعرض للشبهات التي يمكن أن تطعن في جواز الجدل من الناحية الدينية ، ويبدأ بقول الله تعالى : ﴿ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم﴾ : حيث إن ظاهرها النهي عن الجدل ، لكن الرازي يوضح أن هذا النهي كان من أجل سبب خاص ورد به سبب نزول ، والخاص يبقى على خصوصيته حتى تأتي قرينة تخرجه من الخصوص إلى العموم ، قال الرازي : " واعلم أن في الآية تهديدًا شديدًا ؛ وذلك لأن النبي ﷺ لما مال طبعه قليلاً إلى جانب طُعْمَةَ ، وكان في علم الله أن طعمة كان فاسقًا ، فالله تعالى عاتب رسوله ﷺ على ذلك القدر من إعانة المذنب ، فكيف حال من يعلم من الظالم كونه ظالمًا ثم يعينه على ذلك الظلم بل يحمله ويرغبه فيه أشد الترغيب ."[11] ، فالمجادلة المنهي عنها ليست المجادلة عن الحق وأصحابه ، بل المجادلة عن أهل الباطل الذين يختانون أنفسهم ؛ أي يخونونها بمعصيتهم لله تبارك وتعالى ، وليس في هذا أدنى شبهة عن منع الجدل بالكلية .

لكن الرازي – مع هذا – يذهب في منع الجدل – بالحق – مذهبًا بعيدًا ، وذلك إذا أدى الجدل بالحق إلى باطل أكبر، حيث يقرر في قوله تعالى: ﴿ولا تسبوا ... ١٠٨﴾: " لقائل أن يقول : إن شتم الأصنام من أصول الطاعات فكيف يحسن من الله تعالى أن ينهى عنه ؟ والجواب : أن هذا الشتم وإن كان طاعة إلا أنه وقع على وجه يستلزم وجود منكر عظيم : وجب الاحتراز منه ، والأمر ههنا كذلك ، لأن هذا الشتم كان يستلزم إقدامهم على شتم الله تعالى ، وشتم رسوله ﷺ ، وعلى فتح باب السفاهة ، وعلى تنفيرهم عن قبول الدين ، وإدخال الغيظ والغضب في قلوبهم ، فلكونه مستلزمًا لهذه المنكرات وقع النهي عنه ."[12]

والباحث هنا يتحفظ على أمر مهم ، وهو أنه لا يدري ما وجه قوله : " إن شتم الأصنام من أصول الطاعات " والأصنام يمكن أن يقاس عليها سائر ما يعبد من دون الله في سائر الملل والنحل : ومن أين جيء بهذه الأفضلية لهذا الفعل السلبي حتى لتوصف بأنها من " أصول الطاعات " ؟!

ثم ينقل عن الجبائي في الآية نفسها قوله : " دلت هذه الآية على أنه لا يجوز أن يفعل بالكفار ما يزدادون به بعدًا عن الحق ونفورًا ؛ إذ لو جاز أن يفعله لجاز أن يأمر به ، وكان لا ينهى عما ذكرنا ، وكان لا يأمر بالرفق عند الدعاء :﴿ فقولا له قولاً لينًا ﴾ وذلك يبين بطلان مذهب الجبرية ."[١٣] ، وهو كلام جيد نوافق عليه الجبائي من غير تحفظ .

ثم يُقَعِّد الرازي قواعد مهمة في هذا الباب فيقول : " هذا الآية تدل على أن الأمر بالمعروف قد يقبح إذا أدى إلى ارتكاب منكر ، والنهي عن المنكر يقبح إذا أدى إلى زيادة منكر ، وغلبة الظن قائمة مقام العلم في هذا الباب ، وفيه تأديب لمن يدعو إلى الدين ؛ لئلا يتشاغل بما لا فائدة له في المطلوب ، لأن وصف الأوثان بأنها جمادات لا تنفع ولا تضر يكفي في القدح في إلهيتها ، فلا حاجة مع ذلك إلى شتمها ."[١٤]

وهذا أصل في غاية العقلانية وهو جدير بالتأمل ، وقمين أن يُنشر بين المتحمسين لدينهم ؛ الذين لا يراعون فقه الأولويات ، ولا يحسنون قياس الغائب على الشاهد ، ولا يقيمون وزنًا بغلبة الظن لدى أولي الخبرة ، ولا يقنعون إلا إذا وقعت الواقعة .

ثم يضرب الرازي المثال العملي بمنهج نبي من الأنبياء يقول لقومه : ﴿ واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح وزادكم في

الخلق بسطة فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾ فيقول الرازي : " اعلم أن هودًا عليه السلام دعا قومه إلى التوحيد وترك عبادة الأصنام بالدليل القاطع ؛ وذلك لأنه بيَّنَ أن نعمَ الله عليهم كثيرةٌ عظيمةٌ ، وصريح العقل يدل على أنه ليس للأصنام شيء من النعم على الخلق ؛ لأنها جمادات ، والجماد لا قدرة له على شيء أصلاً ، وظاهر أن العبادة نهاية التعظيم ، ونهاية التعظيم لا تليق إلا بمن يصدر عنه الإنعام ، وذلك يدل على أنه يجب عليهم أن يعبدوا الله ، وألا يعبدوا شيئًا من الأصنام ، ومقصود الله تعالى من ذكر أقسام إنعامه على العبيد : هذه الحجة التي ذكرها ، ثم إن هودًا عليه السلام لما ذكر هذه الحجة اليقينية لم يكن من القوم جواب على هذه الحجة التي ذكرها إلا التمسك بطريقة التقليد فقالوا ﴿ أجئتنا لنعبد الله وحده ونذر ما كان يعبد آباؤنا ... ﴾."[١٥]

ثم يستطرد الرازي : " ثم قال – يعني نبي الله هودًا عليه السلام ﴿ أتجادلونني ﴾ والمراد منه : الاستفهام على سبيل الإنكار ، وذلك لأنهم كانوا يسمون الأصنام بالآلهة ، مع أن معنى الإلهية فيها معدو ﴿ ما نزل الله بها من سلطان ﴾ عبارة عن خلو مذاهبهم من الحجة والبينة ، ثم إنه ذكر لهم وعيدًا مجددًا فقال ﴿ فانتظروا ﴾ ما يحصل لكم من عبادة هذه الأصنام ﴿ إني معكم من المنتظرين ﴾ "[١٦]

وهكذا يكون الرازي قد جمع بضربة واحدة كثيرًا من الثمار ؛ فقد أثبت أن الطريق الأمثل في النقد ليس هو الشتم والهمجية والسب ، وإنما هو النقد البناء المهذب الذي يحرص به صاحبه على بيان وجهة نظره دون أن يعتدي على حرمات الآخرين أو يقلل من قيمتهم الإنسانية ، أو يهدر كرامتهم التي وهبها الله للبشر عامة ، وليس من حق أحد أن ينزعها منهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية

: فإن الرازي قد دعم وجهة نظره بفعل نبي معصوم ، فلن يستطيع أحد أن يزايد على علم هذا النبي ، ولا على تحريه للأصوب ، ولا على غيرته على دين الله تعالى وحرماته ، ومن ناحية ثالثة : استطاع الرازي – في رأي الباحث – أن يحول النص القرآني الكريم إلى حجة عقلية بأسلوب إقناعي غاية في السلاسة من ناحية ، وغاية في القوة من ناحية أخرى ، وأخيرًا : فإن الرازي يكون قد دفع شبهة من يريد أن يستدل بهذه الآية على تحريم الجدل مطلقًا ؛ لأن إنكار نبي الله هود على قومه لم يكن إنكارًا لجواز الجدل مطلقًا ، وإنما كان إنكارًا مقيدًا لجدالهم – إزاء دعوة التوحيد – بعبادة الأصنام ﴿ أتجادلونني في أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما نزل الله بها من سلطان ﴾ ومع ذلك يأتي رد الفعل في غاية القوة والتهديد ، ولكن دون نيل من الحريات ﴿ فانتظروا إني معكم من المنتظرين ﴾ فليبق كل واحد منا على رأيه الذي يراه صوابًا ، ومعتقده الذي يراه حقًا ، وليتحمل كل واحد نتيجة اختياره وعاقبة اعتقاده .

ثم يأتي بقرينة أقوى من السالفة ؛ وهي قوله تعالى – على لسان قوم نوح عليه السلام – : " ﴿ يا نوح قد جادلتنا ﴾ وهذا يدل على أنه عليه السلام كان قد أكثر في الجدال معهم ، وذلك الجدال ما كان إلا في إثبات التوحيد والنبوة والمعاد ، وهذا يدل على أن الجدال في تقرير الدلائل وفي إزالة الشبهات : حرفة الأنبياء ، وعلى أن التقليد والجهل والإصرار على الباطل : حرفة الكفار ."[١٧] وهذا كلام يوزن نفيس ؛ فالجدال من أجل الدفاع عن الحق وإزهاق الباطل ليس جائزًا فحسب ، بل هو " حرفة الأنبياء " فأصحاب الجدل والمناظرة بالحق لا بالباطل إنما يحترفون حرفة الأنبياء !

لكن تبقى الأمور متشابكة ، والآيات القرآنية ما زالت لا تسلم بمراد الرازي في جواز المجادلة بشروطها التي سلفت ، ومن أهم

الدلائل على ذلك أن الله عاب المشركين بقوله تعالى ﴿ وهم يجادلون في الله ﴾ وكأنه عتب على إبراهيم الخليل بقوله ﴿ يجادلنا في قوم لوط ﴾ فكيف يخرج الرازي من هذه الورطة الجديدة ؟

بداية لا يجيز الرازي أن يكون الجدال في الله ، ولا مع الله تعالى :

﴿ ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ويتبع كل شيطان مريد ﴾: " هذه الآية تدل بمفهومها على جواز المجادلة الحقة ؛ لأن تخصيص المجادلة مع عدم العلم بالدلائل : يدل على أن المجادلة مع العلم جائزة ، فالمجادلة الباطلة هي المراد من قوله ﴿ ما ضربوه لك إلا جدلاً ﴾ والمجادلة الحقة هي المراد من قوله ﴿ وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ "[١٨]

﴿ ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ﴾ : " ...واردة في المتبوعين المقلدين... الآية تدل على أن الجدل مع العلم والهدى والكتاب المنير : حَقٌّ حَسَنٌ ... " ثم يضيف موضحًا : "المراد بالعلم : العلم الضروري ، وبالهدى : الاستدلال والنظر ؛ لأنه يهدي إلى المعرفة ، وبالكتاب المنير : الوحي ، والمعنى : أنه جادل من غير مقدمة ضرورية ولا نظرية ولا سمعية ؛ وهو كقوله : ﴿ ويعبدون من دون الله ما لم ينزل به سلطانًا وما ليس لهم به علم ﴾ وقوله:﴿ ائتوني بكتاب من قبل هذا ﴾ "[١٩]

لكن هذا لا يعني المصادرة المطلقة على جواز الجدل بشروطه ؛ يقول : " واعلم أنه تعالى لما ذكر هذه الدلائل الأربعة قال: ﴿ ... وهم يجادلون في الله ... ﴾ يعني هؤلاء الكفار – مع ظهور هذه الدلائل – يجادلون في الله ؛ وهو يحتمل وجوهًا :

أحدها : أن يكون المراد : الرد على الكافر الذي قال : أخبرنا عن ربنا ؛ أمن نحاس أم من حديد ؟

وثانيها : أن يكون المراد الرد على جدالهم في إنكار البعث ، وإبطال الحشر والنشر .

وثالثها : أن يكون المراد الرد عليهم في إبطال سائر المعجزات .

ورابعها : أن يكون المراد الرد عليهم في استنزال عذاب الاستئصال."[٢٠]

وهذا كله جدل بالباطل ؛ لذا يدفع ما قد يتوهم في شأن خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام ﴿يجادلنا في قوم لوط﴾ فيؤوله بقوله : "أي يجادل رسلنا . "

لكنه لا يكتفي بهذا التأويل المقتضب ، بل يفترض بعقليته الجدلية أن الأمر غير مسلم ، فيستطرد : " فإن قيل : هذه المجادلة إن كانت مع الله فهي جراءة على الله ، والجراءة على الله من أعظم الذنوب ؛ ولأن المقصود من هذه المجادلة إزالة ذلك الحكم ، وذلك يدل على أنه ما كان راضيًا بقضاء الله تعالى ، وأنه كفر ، وإن كانت هذه المجادلة مع الملائكة فهي أيضًا عجيبة ؛ لأن المقصود من هذه المجادلة أن يتركوا إهلاك قوم لوط ، فإن كان اعتقد فيهم أنهم من تلقاء أنفسهم يجادلون في هذا الإهلاك فهذا ظن سوء بهم ، وإن اعتقد فيهم أنهم بأمر الله جاءوا : فهذه المجادلة تقتضي أنه كان يطلب منهم مخالفة أمر الله تعالى ، وهو منكر ! " وهذا الذي قدمه الرازي كان من أكثر ما يأخذه عليه مخالفوه ، إنه إذا احتاج للخصوم بالغ في بيان وجوه احتجاجهم بأقوى مما يقدرون هم عليه ، وهذا في نظر الباحث ليس عيبًا ، بل هو غاية الإنصاف ؛ شريطة أن يبقى بالقوة نفسها

حين يكر على قولهم وشبهاتهم ردًا وتفنيدًا ، وهذا ما فعله هنا ، حيث يعود الرازي على هذين الاحتمالين ناقضًا فيقول : " والجواب من وجهين :

الأول ؛ وهو الجواب الإجمالي : أنه تعالى مدحه عقيب هذه الآية فقال : ﴿ إن إبراهيم لحليم أواه منيب ﴾ ولو كان هذا الجدل من الذنوب ما ذكر عقيبه ما يدل على المدح .

الثاني ؛ وهو الجواب التفصيلي : أن المراد من هذه المجادلة : سعي إبراهيم في تأخير العذاب عنهم ."

ثم يبيِّنُ مبررات هذا الدفع فيقول : "وتقريره من وجوه :

الوجه الأول : أن الملائكة قالوا : ﴿ إنا مهلكوا أهل هذه القرية ﴾ فقال إبراهيم : أرأيتم لو كان فيها خمسون رجلاً من المؤمنين أتهلكونها ؟ قالوا : لا ، قال : فأربعون ؟ قالوا : لا ، فعند ذلك قال : إن فيها لوطًا ، وقد ذكر الله تعالى هذا في سورة العنكبوت ﴿ ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى ﴾ ثم قال ﴿ ولما جاءت رسلنا لوطًا ... ﴾ فبان بهذا أن مجادلة إبراهيم عليه السلام إنما كانت في قوم لوط بسبب مقام لوط فيما بينهم .

الوجه الثاني : يحتمل أن يقال : إنه عليه السلام كان يميل إلى أن تلحقهم رحمة الله بتأخير العذاب عنهم رجاء أنهم ربما أقدموا على الإيمان ، والتوبة عن المعاصي ، وربما وقعت تلك المجادلات بسبب أن إبراهيم كان يقول : إن أمر الله وارد بإيصال العذاب ، ومطلق الأمر لا يوجب الفور ، بل يقبل التراخي ، فاصبروا مدة أخرى ، والملائكة يقولون : إن مطلق الأمر يقبل الفور ، وقد حصلت هناك قرائن دالة على الفور ، ثم أخذ كل واحد منهم يقرر مذهبه بالوجوه المعلومة فحصلت المجادلة بهذا السبب " ويبين قوة هذا الرأي

بقوله : " وهذا الوجه عندي هو المعتمد ." كذا ؛ من غير أن يصادر على بقية الآراء ، ثم يضيف :

" الوجه الثالث في الجواب : لعل إبراهيم سأل عن لفظ ذلك الأمر ، وكان ذلك الأمر مشروطًا بشرط ، فاختلفوا في أن ذلك الشرط هل حصل في ذلك القوم أم لا ، فحصلت المجادلة بسببه "

وفي جولة جديدة لتوهين رأي المخالفين ؛ الذين يريدون إغلاق باب الجدل مطلقًا ، ويستدلون بنحو قوله تعالى ﴿ فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهرا ﴾ أو قوله سبحانه : ﴿ ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق ﴾ نرى الرازي لا يسلم لهم بمرادهم ؛ حيث يقول عن الاستدلال الأول : " فمنعه الله تعالى عن المناظرة معهم وعن استفتائهم في هذا الباب "[٢١]

ويقول عن الاستدلال الثاني : " قال بعض المحققين : " والآية دالة على أن الأنبياء عليهم السلام جادلوهم في الدين حتى صاروا هم مجادلين ؛ لأن المجادلة لا تحصل إلا من الطرفين ، وذلك يدل على أن القول بالتقليد باطل ."[٢٢]

" وبيَّن مع هذه الأحوال أنه يوجد من الكفار المجادلة بالباطل لغرض دحض الحق ، وهذا يدل على الأنبياء كانوا يجادلونهم لما بينا أن المجادلات إنما تحصل من الجانبين ."[٢٣]

ثم إن الاستدلال بهذه النصوص التي ظاهرها المنع ، مع ترك النصوص التي تفيد الإباحة بشروطها أمر غير منصف ، ومن ثم يتعرض الرازي لقوله تعالى : ﴿ وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون ﴾ : " كأنه قال : ادعهم إلى هذا الدين ، فإنك من حيث الدلالة على طريقة واضحة ؛ ولهذا قال ﴿ فإن جادلوك ﴾ والمعنى : فإن عدلوا عن النظر في هذه الأدلة إلى طريقة المراء والتمسك

بالعادة فقد بينت وأظهرت ما يلزمك ﴿فقل الله أعلم بما تعملون﴾ لأنه ليس بعد إيضاح الأدلة إلا هذا الجنس الذي يجري مجرى الوعيد والتحذير من حكم يوم القيامة الذي يتردد بين جنة وثواب لمن قبل ، وبين نار وعقاب لمن رد وأنكر فقال ﴿الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون﴾ فتعرفون حينئذ الحق من الباطل ، والله أعلم."[٢٤]

وفي قوله تعالى " ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ يقول : " .. وفيه معنى ألطف منه وهو : أن المشرك جاء بالمنكر على ما بيناه ، فكان اللائق أن يجادل بالأخشن ويبالغ في تهجين مذهبه وتوهين شبهه ، ولهذا قال الله تعالى في حقهم ﴿صم بكم ..﴾ وقال ﴿لهم أعين لا ..﴾ إلى غير ذلك ، وأما أهل الكتاب فجاءوا بكل حسن إلا الاعتراف بالنبي ﷺ ؛ فوحدوا وآمنوا بإنزال الكتب وإرسال الرسل والحشر ، فلمقابلة إحسانهم يجادلون أولاً بالأحسن ، ولا تستخف آراؤهم ، ولا ينسب إلى الضلال آباؤهم بخلاف المشرك ، ثم على هذا : فقوله ﴿إلا الذين ظلموا منهم﴾ تبين له حسن آخر ؛ وهو : أن يكون المراد : إلا الذين أشركوا منهم ؛ بإثبات الولد ، والقول بثالث ثلاثة ، فإنهم ضاهوهم في القول المنكر فهم الظالمون ، لأن الشرك ظلم عظيم ، فيجادلون بالأخشن في تهجين مقالتهم وتبيين جهالتهم ، ثم إنه تعالى بيَّن ذلك الأحسن فقدم محاسنهم بقوله : ﴿وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم ...﴾ فيلزمنا اتباع ما قاله ، لكنه بين رسالتي في كتبكم فهو دليل مضيء ، ثم بعد ذلك ذكر دليلاً قياسيًا فقال ﴿وكذلك أنزلنا ...﴾ يعني: كما أنزلنا على من تقدمك أنزلنا عليك، وهذا : قياس، ثم قال: ﴿فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به﴾ لوجود النص، ومن هؤلاء كذلك ... "[٢٥]

ولا بأس أن نستطرد مع الرازي قليلاً ؛ لتمام تحصيل الفائدة من كلامه ، حيث يقرر في قوله تعالى : ﴿ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك ﴾ هذا درجة أخرى بعد ما تقدم على الترتيب ؛ وذلك لأن المجادل إذا ذكر مسألة مختلفًا فيها كقول القائل : الزكاة تجب في مال الصغير ، فإذا قيل له : لم ؟ فيقول : كما تجب النفقة في ماله ! ولا يذكر أولاً الجامع بينهما ، فإن قنع الطالب بمجرد التشبيه وأدرك من نفسه الجامع فذاك ، وإن لم يقنع أو يدرك الجامع فيقول : كلاهما مال فضل عن الحاجة : فيجب ، فكذلك ههنا : ذكر أولاً التمثيل بقوله ﴿ وكذلك أنزلنا ... ﴾ ثم ذكر الجامع وهو المعجزة ؛ فقال : ما علم كون تلك الكتب منزلة إلا بالمعجزة ، وهذا القرآن ممن لم يكتب ولم يقرأ عين المعجزة ، فيعرف كونه منزلاً ، وقوله : ﴿ إذًا لارتاب المبطلون ﴾ فيه معنى لطيف وهو أن النبي إذا كان قارئًا كاتبًا ما كان يوجب كون هذا الكلام كلامه فإن جميع كتبة الأرض وقراءها لا يقدرون عليه ، ولكن على ذلك التقدير يكون للمبطل وجه ارتياب ، وعلى ما هو عليه لا وجه لارتيابه : فهو أدخل في الإبطال ؛ وهذا كقوله تعالى : ﴿ وإن كنتم في ريب... ﴾ ."[٢٦]

ثم ننتهي مع الرازي في منافحته العلمية إلى ضربه مثلاً يُقرِّبُ الأمر من الأذهان ؛ فيقول : " وبالجملة : نرى العلماءَ في عصرِنا يجادلُ بعضُهم بعضًا عند التمسك بالنصوص ، وذلك لا يوجب القدح في واحد منهم ، وكذا هنا ."[٢٧]

وهكذا يحوِّل الرازي الماضي إلى حاضر ، ويقرب البعيد ، ويجسد المعنوي ، وينزل بحوار الأنبياء مع الملائكة إلى مستوى إدراك البشر ، وأهم من ذلك كله أنه أظهر وَهَنَ الاستدلال بمثل هذه الآيات على إغلاق باب الجدل بالكلية .

ثم يتجه الرازي وجهة أخرى في هذا السبيل بالتحول من الدفاع السلبي عن جواز الجدل إلى الدفع الإيجابي بذكر مرتبة الجدل ؛ التي يجعلها وسطى بين الحكمة من ناحية ، وبين الموعظة الحسنة من ناحية أخرى ، فيقول في إطلالته على قول الله تعالى :﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾: " ولما ذكر الله تعالى هذه الطرق الثلاثة وعطف بعضها على بعض : وجب أن تكون طرقًا متغايرة متباينة ، وما رأيت للمفسرين فيها كلامًا ملخصًا مضبوطًا .

واعلم أن الدعوة إلى المذهب والمقال لابد أن تكون مبينة على حجة وبينة ، والمقصود من ذكر الحجة إما تقرير ذلك المذهب وذلك الاعتقاد في قلوب المستمعين ، وإما أن يكون المقصود : إلزام الخصم وإفحامه .

أما القسم الأول : فينقسم أيضًا إلى قسمين ؛ لأن الحجة إما أن تكون حجة تحقيقية يقينية قطعية مبرأة عن احتمال النقيض ، وإما ألا تكون كذلك ، بل تكون حجة تفيد الظن الظاهر والإقناع الكامل ، فظهر بهذا التقسيم انحصار الحجج في هذه الأقسام الثلاثة :

أولها : الحجة القطعية المفيدة للعقائد اليقينية ؛ وهذا هو المسمى بالحكمة ، وهذا أشرف الدرجات وأعلى المقامات ، وهي التي قال الله في صفتها ﴿ ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرًا كثيرًا ﴾

وثانيها : الأمارات الظنية والدلائل الإقناعية وهي الموعظة الحسنة .

وثالثها : الدلائل التي يكون من ذكرها إلزام الخصوم وإفحامهم ، وذلك هو الجدل ، ثم هذا الجدل على قسمين :

القسم الأول : أن يكون دليلاً مركبًا من مقدمات مسلمة في المشهور عند الجمهور ، أو من مقدمات مسلمة عند ذلك القائل ، وهذا الجدل هو الجدل الواقع على الوجه الأحسن .

والقسم الثاني : أن يكون ذلك الدليل مركبًا من مقدمات باطلة فاسدة ، إلا أن قائلها يحاول ترويجها على المستمعين بالسفاهة والشغب والحيل الباطلة والطرق الفاسدة ، وهذا القسم لا يليق بأهل الفضل ، وإنما اللائق بهم القسم الأول ، وذلك هو المراد بقوله : ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ فثبت بما ذكرنا : انحصار الدلائل والحجج في هذه الأقسام الثلاثة المذكورة في هذه الآية .

إذا عرفت هذا فنقول : أهل العلم ثلاث طوائف :

الكاملون الطالبون للمعارف الحقيقية والعوم اليقينية ، والمكالمة مع هؤلاء لا تمكن إلا بالدلائل القطعية اليقينية ؛ وهي : الحكمة .

والقسم الثاني : الذين تغلب على طباعهم المشاغبة ، والمخاصمة ، لا طلب المعرفة الحقيقية والعلوم اليقينية ، والمكالمة اللائقة بهؤلاء : المجادلة التي تفيد الإفحام والإلزام ، وهذا القسمان هما الطرفان ، فالأول : طرف الكمال ، والثاني : طرف النقصان .

وأما القسم الثالث : فهو الواسطة ، وهم الذين ما بلغوا في الكمال إلى حد الحكماء المحققين ، وفي النقصان والرذالة إلى حد المشاغبين المخاصمين ، بل هم أقوام بقوا على الفطرة الأصلية والسلامة الخلقية ، وما بلغوا إلى درجة الاستعداد لفهم الدلائل اليقينية والمعارف الحكمية ، والمكالمة مع هؤلاء لا تمكن إلا بالموعظة الحسنة .

وأدناها : المجادلة ، وأعلى مراتب العلماء : الحكماء المحققون ، وأوسطهم : عامة الخلق ؛ وهم أرباب السلامة ، وفيهم الكثرة والغلبة ، وأدنى المراتب الذين جبلوا على طبيعة المنازعة والمخاصمة ، فقوله تعالى ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة ﴾ معناه : ادع الأقوياء الكاملين إلى الدين الحق بالحكمة ؛ وهي البراهين القطعية اليقينية ، وعوام الخلق بالموعظة الحسنة وهي الدلائل اليقينية الإقناعية الظنية ، والتكلم مع المشاغبين بالجدل على الطريق الأحسن الأكمل .

واعلم أن هذه المباحث تدل على أنه تعالى أدرج في هذه الآية هذه الأسرار العالية الشريفة مع أن أكثر الخلق كانوا غافلين عنها ، فظهر أن هذا الكتاب لا يهتدي إلى ما فيه من الأسرار إلا من كان من خواص أولي الأبصار .

ثم قال تعالى ﴿ إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ... ﴾ والمعنى أنك مكلف بالدعوة بهذه الطرق الثلاثة ، فأما حصول الهداية فلا يتعلق بك ، فهو تعالى أعلم بالضالين وأعلم بالمهتدين ، والذي عندي في هذا الباب أن جواهر النفوس البشرية مختلفة بالماهية ، فبعضها نفوس مشرقة صافية ، قليلة التعلق بالجسمانيات ، كثيرة التعلق بعالم الروحانيات ، وبعضها مظلمة كدرة ، قوية التعلق بالجسمانيات ، عديمة التعلق والالتفات إلى الروحانيات ، ولما كانت هذه الاستعدادات من لوازم جواهرها لا جرم يمنع انقلابها وزوالها ، فلهذا قال تعالى : انشغل أنت بالدعوة ولا تطمع في حصول الهداية للكل ، فإنه تعالى عالم بضلال النفوس الضالة الجاهلة ، وبإشراق النفوس المشرقة الصافية فلكل نفس فطرة مخصوصة وماهية مخصوصة : كما قال ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾ والله أعلم ."[٢٨]

[١/ب] آداب المجادلة وشروطها عند الرازي

كانت الفقرة السابقة رصدًا لمعركة الرازي الأولى في هذا القضية : الجدال لإثبات الحق وتدعيمه ، وإزهاق الباطل وتوهينه : أمر إذن به الله ، وأنفذه النبيون ، وتبعهم فيه أولوا العلم على بصيرة ، وما يعارض هذه الإباحة من ظواهر الآيات إنما جاء من سوء فهمٍ للنص ؛ لتواري سبب نزوله ، أو خفاء معنى في سياقه ، وقد أجهد الرجل نفسه ، وأجهدنا معه لتثبيت هذه الحقائق ، لكنه خرج من هذا الشوط – في حسباننا –مظفرًا ، بقي عليه أن يدخل المعركة من مضمارها الإيجابي بعد أن فاز بالشوط السلبي فيها ، ونعني بذلك أن الجدال إذا كان جائزًا بل واجبًا في كثير من الأحيان ، فما هي آدابه وأصوله ، وما هي قواعده التي يلتزم بها المتجادلون ، لأن الساحة لا يمكن أن تترك بلا ضوابط ، وإلا انقلب كل شيء رأسًا على عقب ، كما نشاهد الآن من تحول الجدال إلى سب فاضح ، وتحول المناظرة إلى مشاتمة ، وتحول الدفاع عن الحق والخير والجمال إلى مجرد دفاع عن النفس والذات والهوى ، ومن ثم اشترط الرازي في الجدل والمناظرة آدابًا راقية وشروطًا سامية :

١ – يجب على المناظر أن يحترز عن : الإيجاز والاختصار ، والكلام الأجنبي ؛ لئلا يكون مخلاً بالكلام .

٢ – أن يحترز عن : التطويل في المقال ؛ لئلا يؤدي إلى الملال .

٣ – أن يحترز عن : الألفاظ الغريبة في البحث .

٤ – أن يحترز عن : الألفاظ المحتملة لمعنيين .

٥ – أن يحترز عن : الدخول في كلام الخصم قبل فهمه بتمامه ، وإن افتقر إلى إعادته ثانياً فلا بأس بالاستفسار عنه ؛ إذ الدخول في الكلام قبل الفهم أقبح من الاستفسار .

٦ – أن يحترز : عما لا مدخل له في المقصود ؛ لئلا يلزم البعد عن المقصود .

٧ – أن يحترز عن : الضحك ورفع الصوت والسفاهة ؛ فإن الجهال يسترون بها جهلهم .

٨ – أن يحترز عن : المناظرة مع من كان مهيباً ومحترماً كالأستاذ ؛ إذ مهابة الخصم واحترامه ربما تزيل دقةَ نظرِ المناظرِ وحدةَ ذهنِه .

٩ – أن يحترز عن : أن يحسب الخصم حقيراً ؛ لئلا يصدر عنه كلام يغلب به الخصمُ عليه .[٢٩]

[١/ج] تحليل نقدي لهذه الآداب

في هذه الفقرة يروم الباحث أن يلقي نظرة عجلى على هذه الآداب الرازية ؛ من حيث الموافقة عليها ، أو التحفظ على بعض جزئياتها ، أو الرفض لبعضها ؛ إن كان للرفض ما يبرره ؛ وذلك كله إبرازًا لأهمية هذه الآداب ، وتعميقًا لفهمها ، وتقريبًا لاستدعائها عند الحاجة إليها ، وتكميلاً لأوجهها إن كان ثَمَّ مجال للتكميل.

[١/ج/١] إن هذه الآداب في جملتها آداب سلبية ؛ بدليل تصدير الرازي لكل أدب منها بقوله : " أن يحترز عن ... " ، وإن كان الباحث لا يعد هذه مؤاخذة جوهرية ؛ لأنه من اليسير أن يؤخذ بمفهوم المخالفة ؛ الذي يُنْتِجُ آدابًا إيجابيةً في غالب الأمر ؛ فيقال في الأدبين الأول والثاني – مثلاً – : " أن يلتزم المناظر بالوسطية في ألفاظه وعباراته ؛ دون اختصار مخل ، أو تطويل ممل ، أو خروج إلى كلام أجنبي لا علاقة له بموضوع الجدل والمناظرة ."

ويقال في الأدبين الثالث والرابع – مثلاً – : " أن يلتزم المناظر في كلامه بإيراد الكلمات والتركيبات المتعارف عليها ، والمصطلح على استعمالها في مضمار المناظرة ، سواء من جهة

قرب المعنى ، أو من جهة تحديده الوضعي وضبطه الاصطلاحي ، دون إغراب وتشدق ، ودون احتمال لمعان أخرى؛ لأنه إذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال"؛ كما تنص القاعدة الأصولية .

وهكذا يمكن القول في أغلب الآداب التي نص عليها الرازي ، ومن ثم يرى الباحث أن هذه المسألة – يعني كون هذه الآداب سلبية – مسألة شكلية لا تؤثر على جوهر الأمر في الحقيقة ، إذ جوهر الأمر أن يحترز المناظر عن هذه السلبيات التي نص عليها الرازي ، أو أن يلتزم بعكسها إن أردنا أن نحولها إلى آداب إيجابية .

بل إن الباحث قد يلتمس وجهًا لذكر الرازي هذه الآداب بالصياغة السلبية ؛ ألا وهو : أن التعبير بالاحتراز يفيد أن هذه السلوكيات – التي نهى الرازي عنها ، وأمر بالاحتراز منها – لها بهذه الصياغة السلبية أثر أعمق في النفس بكثير من ذكر الصياغة الإيجابية ، التي قد لا يُفهَم منها الوجوب القطعي بالالتزام بهذه السلوكيات .

[١/ج/٢] أن هذه الآداب يمكن تقسيمها إلى : آداب كلامية ، وآداب نفسية :

فالآداب الأربعة الأولى : تجنب الإيجاز والاختصار والكلام الأجنبي ، وترك التطويل في المقال ، والاحتراز عن الألفاظ الغريبة في البحث ، والبعد عن الألفاظ المحتملة لمعنيين ، مع الأدب السادس : ترك ما لا مدخل له في المقصود ، تُعدُّ آدابًا كلامية ؛ تتعلق بالمنهجية الأسلوبية ، من حيث الاقتصاد في التعبير الكلامي ؛ دون إيجاز أو إطناب لا يحتمل المقام أيًّا منهما ، وتتعلق كذلك بالألفاظ ومعانيها وإيلاف استعمالها ، وبالتراكيب الكلامية مع الالتزام الموضوعي فيها ، ومباشرتها لبِّ المناظرة ، دون خروج عنها .

أما باقي الآداب فهي آداب نفسية رفيعة ؛ فالأدب الخامس يوصي بالرَّوِيَةِ والتأني في فهم كلام الطرف الآخر - الذي لا نوافق على نعته بمطلق الخصومة كما نعته الرازي مرات ثلاثًا ؛ مرة في هذا الأدب ، ومرتين في الأدبين الأخيرين - كما يوصي الرازي بعدم الحياء المكروه أو الاستكبار المحرم ، اللذين قد يمنعان المناظِر من طلب تكرار كلام صاحبه إن خفي عليه منطقه ، أو عسر عليه فهمه ، أو غمض عنه لفظه ، أو بتعبير الرازي الدقيق : " وإن افتقر إلى إعادته ثانياً فلا بأس بالاستفسار عنه ؛ إذ الدخول في الكلام قبل الفهم أقبح من الاستفسار ."

وأما الأدبان السابع والتاسع فيعدان خُلقينِ في غاية السمو ، وقد نتأكد من أهميتهما إذا رأينا ما يزعمونه في أيامنا هذه مناظرةً ؛ بدايةً من السفاهة والصفاقة والسفسطة في الحديث ، مرورًا برفع العقيرة وصخب الصوت وضجيج الكلام في المناظرات التي تتحفنا بها الندوات المفتوحة في غير ما مجال ، انتهاءً بالضحك الأصفر الذي يُرادُ به الاستخفافُ بالطرف الآخر في المناظرة ، والحطُّ من قدره ، واحتقارُ منزلته ؛ لأن ذلك - كله أو بعضه - لا يصدر من عالِم حقًا ، بل من جاهل بقدر نفسه ، وأقدار الآخرين ؛ إذ العلم يكسب صاحبه : قوةً في غير ما بطشٍ أو جبروتٍ ، وهيبةً في غير ما كبرٍ ، وحزمًا في غير ما قسوةٍ ، وتواضعًا في غير ما انكسارٍ ، وعِزَّةً في غير ما غرورٍ ، وجديةً في ما غير تزمتٍ ، وخفضًا للجناح في غير ما ضعفٍ في إظهارِ الحجةِ من جانبه ، وبيانِ الدليلِ بإقامة المحجة على صاحبه ، وليس على خصمه بالمطلق ، واعتدالاً في الصوت في غير ما عَيٍّ في المنطقِ أو إلجامٍ للفصاحةِ أو قصورٍ في واجب البلاغ .

أما الأدب الثامن فإن الباحث لا يستطيع أن يوافق الرازي عليه كل الموافقة ؛ فكيف يكون مجرد هيبة الطرف الآخر مانعًا من مبدأ التناظر معه ؟ وإذا كان جلال الله تعالى لم يمنع إبليس من التناظر مع ربه من جهة ، ولم يمنع القرآن الكريم من تسجيل هذه الحوارات بين رب العزة سبحانه وبين هذا المتأبي على طاعة ربه ، من جهة أخرى ، فكيف تكون مجردُ الأستاذية مانعةً من مبدأ التناظر؟

وإذا قيل : إن ما ضُرِب مثلاً هنا هو قياس مع الفارق .

قلنا لا بأس – إذن والحال هذه – من أن يُضرَبَ المثل بالمناظرات بين النمرود والخليل إبراهيم عليه السلام ، وبين فرعون والكليم موسى عليه السلام ؛ وكلاهما – أعني النمرود وفرعون – كان مهابًا في قومه ، حتى ليقول موسى عليه السلام لربه : ﴿ إني أخاف أن يكذبون (١٢) ويضيق صدري ولا ينطلق لساني فأرسل إلى هارون (١٣) ولهم علي ذنب فأخاف أن يقتلوني (١٤) قال كلا فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون (١٥) فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين (١٦) أن أرسل معنا بني إسرائيل (١٧) ﴾[٣٠] ومن ثم بدأت المناظرة بين موسى عليه السلام وفرعون ، والتي يتحدث عنها الرازي حديثًا رائعًا في تفسيره الكبير ؛ حيث يقرر ذلك بقوله : " اعلمْ أن الله تعالى – لما أمر موسى عليه السلام بالذهاب إلى قوم فرعون – طلب موسى عليه السلام أن يبعث معه هارون إليهم " ثم ذكر الأمور الداعية إلى ذلك السؤال ؛ وحاصلها : أنه لو لم يكن هارون : لاختلت المصلحة المطلوبة من بعثة موسى عليه السلام ؛ وذلك من وجهين :

الأول : أن فرعون ربما كذبه ، والتكذيب سبب لضيق الصدر ، وضيق الصدر سبب لتعسر الكلام على من يكون في لسانه حبسة .. فلهذا السبب بدأ بخوف التكذيب ، ثم ثنى بضيق الصدر ، ثم

ثلث بعدم انطلاق اللسان ، وأما هارون فهو أفصح لسانًا (مني) ، وليس في حقه هذا المعنى ، فكان إرساله لائقًا .

الثاني : أن لهم عندي ذنبًا ، فأخاف أن يبادروا إلى قتلي ، وحينئذ لا يحصل المقصود من البعثة ، وأما هارون فليس كذلك ، فيحصل المقصود من البعثة ."[31]

والشاهد من سوق هذا النص من كلام الرازي : أن الله لم يُعفِ موسى من البعثة إلى فرعون لمجرد أن له عليه منةَ التربيةِ والتنشئة ؛ بل لم يطلب موسى من ربه هذا الإعفاء معتذرًا بالسبب نفسه ، وإنما سأل الله أن يعينه على هذه المهمة المقدسة برفقة أخيه هارون ، فاستجاب الله لهذا الطلب وقال له : ﴿ ... سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانًا فلا يصلون إليكما بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون (٣٥) ﴾[32]

وفي موضع ثالث قال تعالى : ﴿ اذهبا إلى فرعون إنه طغى (٤٣) فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى (٤٤) قالا ربنا إننا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى (٤٥) قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى (٤٦) فأتياه فقولا إنا رسولا ربك فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم قد جئناك بآية من ربك والسلام على من اتبع الهدى (٤٧)﴾[33]

ولا يترك الرازي هذا الموضع كذلك بلا تعليق يفيد عكس ما أوصى هو به في آداب المناظرة التي ارتضاها ونص عليها ؛ وهذا تعليقه على هذه الآيات : " لِمَ أمرَ اللهُ تعالى موسى ﷺ باللين مع الكافر الجاحد ؟

الجواب : لوجهين : الأول : أنه ﷺ كان قد رباه فرعون فأمره أن يخاطبه بالرفق ؛ رعاية لتلك الحقوق ، وهذا تنبيه على نهاية تعظيم حق الأبوين .

الثاني : أن من عادة الجبابرة إذا أُغلِظَ لهم في الوعظ أن يزدادوا عتوًا وتكبرًا ، والمقصود من البعثة : حصول النفع ، لا حصول زيادة الضرر ؛ فلهذا أمر الله تعالى بالرفق ."

ثم يتساءل الرازي " كيف كان ذلك الكلام اللين ؟"

ويجيب : " الجواب : ذكروا فيه وجوهًا :

أحدها: ما حكى الله بعضه فقال ﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾ ... ﴿ إنا رسولا ربك ... والسلام على من اتبع الهدى ﴾

وثانيها : أن تَعِدَاهُ – والكلام لموسى وهارون – شبابًا لا يهرم بعده ، وملكًا لا يُنزع منه إلا بالموت ، وأن يبقى له لذة المطعم والمشرب والمنكح إلى حين موته .

وثالثها : كَنِّيَاهُ ؛ وهو من ذوي الكنى الثلاث أبو العباس وأبو الوليد وأبو مرة .

رابعها : حكي عن عمرو بن دينار قال : بلغني أن فرعون عُمِّرَ أربعمائة سنة وتسع سنين ، قال له موسى : إن أطعتني عُمِّرْتَ مثل ما عُمِّرْتَ ، فإذا مت فلك الجنة .

واعترضوا على هذه الوجوه الثلاثة الأخيرة :

أما الأول : فقيل : لو حصلت له هذه الأمور الثلاثة في هذه المدة الطويلة لصار ذلك كالإلجاء إلى معرفة الله تعالى، وذلك لا يصح مع التكليف.

وأما الثاني : فلأن خطابه بالكنية أمر سهل ؛ فلا يجوز أن يجعل ذلك هو المقصود من قوله ﴿ فقولا له قولاً ليناً ﴾ بل لا يجوز أن يكون ذلك من جملة المراد .

وأما المراد الثالث : فالاعتراض عليه كما في الأول ."[٣٤]

والشاهد لنا من نص الرازي الطويل : أن هذا الخوف المُبَرَّرَ من قبل موسى وأخيه هارون لم يكن أبدًا مانعًا عمليًّا ، أو عذرًا مقبولاً نظريًّا : عن وجوب المناظرة والدعوة وإظهار الحق والنهي عن المنكر ؛ فالأولى ألا تكون مجرد الهيبة أو مكانة الأستاذية مانعة من ذلك ، وقد رأينا الشافعي – وهو تلميذ أحمد بن حنبل في علم الحديث – يناظر أحمد بن حنبل – وهو تلميذ الشافعي في علم الأصول – ولم يمنعْ ذلك أحدَهما من مناظرةِ صاحبِهِ في مسألةٍ حيويةٍ تهم الأمة ؛ وهي الحكم بمطلق الكفر على تارك الصلاة ، ويقيم الشافعي الحجة – التي تُسكت أحمد – مبرهنًا على أن تارك الصلاة غير الجاحد لفرضيتها لا يعد كافرًا خارجًا عن الملة ، بل هو عاصٍ معصية كبيرة دون الكفر ، ما دام مقرًّا بفرضية الصلاة وثبوتها .

ويؤكد د. علي جريشة على هذا المعنى فيقول في الأدب الثاني للمناظرة عنده : " ألا يهاب وألا يحقر : بمعنى ألا يقع فريسة الخوف ، أو فريسة العجب ، فكلاهما يؤثر على كفاءته ، وقد قيل في الأول : ألا يناظر من هو أعلى منه مقامًا ؛ لأنه يؤدي إلى التساهل والتسليم له ؛ خشية منه .

ثم عقَّبَ على ذلك بقوله : " والعبرة في نظرنا بالأثر النفسي ؛ فقد لا يترك الأعلى مقامًا أثرًا في نفس المناظر ، فلا يهابه ، ومن ثم لا يؤثر في قدرته على المناظرة ."[٣٥] وهذا هو الذي يذهب إليه الباحث ويرجحه .

الخلاصة من هذه الفقرة : موافقتنا للرازي على جميع الآداب التي نص عليها ، فيما عدا الأدب الثامن ، فقد تحفَّظ الباحث على إطلاق الرازي إياه ، ورجَّح أن يُترك للعامل النفسي لدى المناظر ، أما الآداب التي يُظن أن الرازي قد يكون أغفلها ، أو ضرب عن ذكرها صفحًا ، فسيتم استعراضها في البند الرابع من هذا البحث .

[١/د] <u>آداب لم يذكرها الرازي:</u>

وفيها ذِكْرُ ما عسى أن يكون قدْ أغفله الرازيُّ من آدابٍ لازمةٍ للمناظرةِ أو مستحبةٍ فيها ، مع ذِكْرِ ما قد يُبَرِّرُ إغفالَ الرازيِّ لهذِه الآداب .

من الآداب أهمل الرازي ذكرها :

أدب إخلاص النية لوجه الله تعالى ، وقصد إظهار الحق على أي لسان كان ، وهذا هو شرط التجرد إن صح التعبير ، والكلام فيه طويل عريض ، لكن المقام لا يسمح إلا بمجرد الإشارة .

أدب الأمانة العلمية ، والحيدة المنهجية ، والالتزام بالنزاهة والدقة ؟

أدب ترك المراء واللدد والمراوغة أثناء التناظر ؟

أدب الرجوع عن الباطل إن كان معه ، والرجوع إلى الحق وإن كان مع مناظِرِه ؟

أدب إيثار المناظر له بالمبادرة إن أحب ذلك ، وعدم الاستعانة بالأدوات الخارجية – أيًّا كانت – إلا بعلم صاحبه وموافقته الصريحة على ذلك؟

أين هذه الشروط كلها – وغيرها كثير – ؟ لماذا أهملها الرازي ؟ كل هذه الأسئلة تطرح على بساط البحث ؛ لنجيب عنها بكل تجرد ، غير متحاملين على الرازي ، ولا متحيزين له .

[٢] تطبيق النظرية

هذا القسم من البحث يراد منه : اختبار هذه الآداب الرازية على محك التطبيق العملي ، وذلك من خلال دراسة مناظرة درت بين الرازي وبين عالمٍ نصراني في عصره ، وهي التي نحاول فيها الإجابة عن تساؤل مهم :

ماذا طبق الرازي في مناظرته مع هذا العالِم النصراني من هذه الآداب التسعة التي نص عليها بنفسه ؟ وكيف طبقه ؟ وهل أهمل شيئًا من هذه الآداب عمليًّا ؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة لابد من تقرير أن الباحث ليس بصدد دراسة ما جاء في المناظرة ؛ فإن هذا قد استوفاه محقق المناظرة تقديمًا وتعليقًا ،لكن لا بأس من الإلمام السريع بموضوع هذه المناظرة ؛ حتى يكون التطبيق عليها متصورًا .

إن أهم القضايا التي دار حولها الحوار بين الطرفين تتمثل فيما يلي[٣٦]:

١ – دعوى ألوهية المسيح عليه السلام ، ونقضها .

٢ – مناقشة قضية صلب المسيح عليه السلام .

٣ – إنكار نبوة النبي محمد ﷺ ، والرد عليها .

٤ – دعوى أفضلية عيسى عليه السلام على النبي محمد ﷺ ، والرد عليها .

٥ – دعوى التشبيه والتجسيم عند المسلمين ، والرد عليها .

٦ – الرد على ادعاء انتشار الإسلام بالسيف .

٧ – الفرق بين المعجزة والسحر .

وقد حلل د. يحيي ربيع منهج الرازي في هذه المناظرة في النقاط التالية :

أولاً : لم تأت القضايا سالفة الذكر مرتبة بحيث يمكن فصل بعضها عن بعض ، بل كانت متداخلة ومتكررة أحيانًا ، بحيث تعكس واقع التناظر ، وحسب ما يقتضيه الحجاج من ترصد لنقاط الضعف لدى الخصم .

ثانيًا : قام بتطبيق الشروط التي وضعها للمناظرة من الحد الأوسط بين الاختصار المخل والتطويل الملل في العرض والرد ، والاحتراز عن غريب الألفاظ ، والبعد عن اللفظة المحتملة لأكثر من معنى ، وعدم الرد أو التعصب قبل أن يفهم مراد الخصم كاملاً ، وبعد عن تسفيه أو تحقير الخصم ، فهذا في ظنه بضاعة الجاهل .

ثالثًا : أضاف الرازي إلى ما سبق أنه كان يبدأ بمقدمات مسلمة عند العقول البشرية السوية ... ؛ لأن من الشروط التي وضعها : " أن يكون الدليل مركبًا من مقدمات مسلمة في المشهور عند الجمهور "[٣٧]

رابعًا : كما كان يبدأ أحيانًا بمقدمات مسلمة عند الخصم ... ، وهذا ما اشترطه الرازي أيضًا في المناظرة ، حيث حث على البدء بـ " مقدمات مسلمة عند ذلك القائل ، وهذا هو الجدل الواقع على الوجه الأحسن "[٣٨]

خامسًا : كان يسلم –أحيانًا – بمعتقد الخصم تسليم المجادل المناظر لا تسليم المعتقد ؛ ليرد من دليله عليه ، وليهدم حجته بها ؛ كما فعل في الرد على البنوة ؛ حيث قرر أنه على فرض صحة نسبة البنوة لعيسى – عليه السلام – في التوراة : فهي مجازية لا حقيقية ، والدليل على ذلك نسبتها لغير عيسى – عليه السلام – فإما أن يكون الجميع آلهة ، أو أن يكون عيسى – عليه السلام – ليس بإله .

سادسًا : كان يجنح إلى لغة الإفحام والإلزام عندما يرى الخصم متلاعبًا بالألفاظ ، في صلب المسيح – عليه السلام – لما اعترض عليه الرازي بقوله : " كيف يصلب الإله ؟" قال له النصراني : " صلب جسد عيسى دون معناه " فقال الرازي : " هذا هذيان ؛ لأنه تحصيل حاصل ، وتحصيل

الحاصل محال ؛ فكان هذيانًا ، فإنه أبدًا لا يصلب إلا الجسد سواء كان كافرًا أو مؤمنًا ، فأما الروح فباقية ، فأي مزية لعيسى – عليه السلام –؟!"

وهذه الطريقة في الإلزام والإفحام يقررها الرازي عندما يظهر من الخصم مجرد المخاصمة ؛ فيقول : " الذين تغلب على طباعهم المشاغبة والمخاصمة – لا طلب المعرفة الحقيقية والعلوم اليقينية – والمكالمة اللائقة بهؤلاء والمجادلة التي تفيد : الإفحام والإلزام "[٣٩]

سابعًا : سلك الرازي على الجملة في هذه المناظرة مسلم الهدم لمقولات النصراني ، أكثر مما سلك مسلك البناء لإثبات العقيدة الإسلامية ابتداءً ، فقد كان يستدرجه ليفصح عن عقيدته في ألوهية المسيح خاصة ، وعن شبهه في العقيدة الإسلامية ، ثم يكر على ذلك كله بالإبطال دون أن يغرق في بيانات استدلالية لإثبات العقيدة الإسلامية أساسًا إلا بقدر ما يكون في ذلك من نقض دعاوى الخصم وشبهه .

وهذا يدل أولاً على حكمة الرازي وتبصره بمقتضيات الدعوة ، فقد كان يقصد إلى تحرير عقل المسيحي من مواريثه العقائدية ؛ ليكون مستعدًا لتقبل صفاء الإسلام ووضوحه وبساطة عقيدته ، فكان يطيل في نقض عقائده ، ثم يلقي إليه سريعًا بساطة عقيدة الإسلام ، كما أن طبيعة الجدل والتناظر يقتضيان سلوك هذا المنهج .

وهذا النهج هو الذي سلكه الرسول ﷺ في دعوة أهل الجاهلية إلى الإسلام ، حيث كان يعمل على تشكيكهم في مسلماتهم التي تشكل عقيدتهم حتى إذا ما تخلخلت : عرض عليهم عقيدة الإسلام ، فوجدت طريق القبول إلى عقولهم ، وهو النهج الذي وصفه أحد أصحابه بقوله : " كان رسول الله ﷺ يفرغنا ويملؤنا " قاصدًا أنه كان يفرغهم من عقيدة الجاهلية ويملؤهم بعقيدة الإسلام ، وهذا يعني تأثر الرازي بهذا المنهج ."[٤٠]

[٢/أ] مدى تطبيق الرازي للأدب الأول :

وقد نص عليه بقوله : " وجوب الاحتراز عن الإيجاز والاختصار ، والكلام الأجنبي ."

هذا أدب سلبي مزدوج ، وهو – في رأي الباحث – أدب صحيح وواجب ، ويوافقُ الرازيَّ تماماً عليه ؛ فمن جهة فإن المناظرَ ينبغي عليه أن يوضح فكرته بصورة ثرية ، مدعمة بالدليل ، متميزة بالوضوح ، غير مختلة نتيجة اقتضاب في غير موضعه ، أو اختصار في غير محله ، أو إيجاز ليس المجالُ معتصمَه أو ملاذَه ؛ حتى إذا سُئل عن دليل أو طولب ببرهان قال : إنما ألتزم الإيجاز والاختصار ؛ لأن هذا يكون في السرد البلاغي لا في التناظر الثنائي .

ومن جهة أخرى فإن اجترار كلام أجنبي عن موضوع التناظر هو من أكبر الأدلة على خواء عقل المناظر من الفكر المنهجي ، والجدل العلمي المنطقي ؛ أو كما قال الرازي في عبارته العميقة [لئلا يكون مخلاً بالكلام]

والسؤال التطبيقي المهم هو : هل طبق الرازي هذا الأدب في مناظرته هذه ؟!

والجواب : نعم التزم الرازي بهذا الأدب أو كاد ؛ وهذه بعض الاقتباسات من مناظرته التي تدل على احتراز الرازي عن هذه السلبيات جميعها :

قوله في إثبات نبوة محمد ﷺ " كما نُقِلَ إلينا ظهورُ الخارقِ على يد موسى وعيسى وغيرهما – عليهم السلام – نُقِلَ إلينا ظهورُ الخارقِ على يد محمد ﷺ ، فإن رددنا التواترَ ، أو قبلناه لكن قلنا : إن المعجزة لا تدل على الصدق ، فحينئذ تبطل نبوة سائر الأنبياء ، وإن اعترفنا بصحة التواتر ، واعترفنا بدلالة المعجزة على الصدق ، ثم إنهما حاصلان في حق محمد ﷺ

:وجب الاعتراف قطعياً بنبوة محمد ﷺ ؛ ضرورة أن عند الاستواء في الدليل : لابد من الاستواء في حصول المدلول ."[41]

بينما نجد أن العالم النصراني يروغ من المواجهة بقوله : " إني لا أقول في عيسى إنه كان نبياً ، بل أقول إنه كان إلهاً " [42]

وهذه حيدة جزئية عن الموضوعية ، بل عن الموضوع كذلك ، وهي تُعَدُّ عيباً منهجياً خطيراً ، ومع ذلك نجد أن الرازي يقابل هذا الأمر بصبر جميل ، وسعة صدر ، ويَكِرُّ على معتقد صاحبه هادماً أساسه ، مدلِّلاً على بطلانه حيث قال:

" الكلام في النبوة لابد وأن يكون مسبوقاً بمعرفة الإله " فكأنه يبرر لمحدثه حيدته عن الموضوعية ، إذ لم يستطعْ أن يبرره لنفسه ، ثم يبدأ في الشروع في المسألة الجديدة ؛ وهي : إبطال ألوهية عيسى ، فيقول الرازي للعالم النصراني : " وهذا الذي تقوله باطل ، ويدل عليه وجوه :

<u>الوجه الأول</u> : أن الإله عبارة عن موجود واجب الوجود لذاته ، بحيث لا يكون جسماً ولا متحيزاً ولا عرضاً ، وعيسى عبارة عن هذا الشخص البشري الجسماني الذي وُجِدَ بعد أن كان معدوماً وقُتِلَ بعد أن كان حياً – على قولكم – وكان طفلاً أولاً ، ثم صار مترعرعاً ، ثم صار شاباً ، وكان يأكل ويشرب ويُحدث وينام ، وقد تقرر في بداية العقول أن المُحْدَثَ لا يكون قديماً ، والمحتاجَ لا يكونُ غنياً ، والمُمكِنَ لا يكون واجباً ، والمُتَغيِّرَ لا يكونُ دائماً .

<u>الوجه الثاني</u> – في إبطال هذه المقالة – : أنكم تعترفون بأن اليهود أخذوه وصلبوه ، وتركوه حياً على الخشبة ، وقد مزقوا ضلعه ، وأنه كان يحتال في الهرب منهم ، وفي الاختفاء عنهم ، وحين عاملوه بتلك المعاملات أظهر الجزع الشديد ، فإن كان إلهاً أو كان الإله حالاً فيه ، أو كان جزءٌ من الإله حالاً فيه : فلم لم يدفعهم عن نفسه ، ولم يهلكهم بالكلية ؟ وأي حاجة به

إلى إظهار الجزع منهم والاختفاء والفرار عنهم ؟ وبالله إنني لأتعجب جداً ! إن العاقل كيف يليق به أن يقول هذا ويعتقد صحته وتكاد أن تكون بديهةُ العقل شاهدةً بفساده ؟

الوجه الثالث : وهو أنه إما أن يقال بأن الإله هو هذا الشخص الجسماني المشاهد ، أو يقال : حل الإله بكليته فيه ، أو حل بعض الإله أو جزء منه فيه ، والأقسام الثلاثة باطلة :

أما الأول : فلأن إله العالم لو كان هو هذا الجسم حين قتله اليهود : كان ذلك قولاً بأن اليهود قتلوا إله العالم فكيف بقي العالم بعد ذلك من غير إله؟! ثم إن أشد الناس مهانة ودناءة : اليهود ، وإن الإله الذي تقتله اليهود لإله في غاية العجز .

أما الثاني : وهو أن الإله بكليته حل في هذا الجسم ؛ فهو أيضاً باطل فاسد ؛ لأن الإله إن لم يكن جسماً ولا عرضاً امتنع حلوله في الجسم ، وإن كان جسماً فحينئذ يكون حلوله في جسم آخر عبارة عن اختلاف في أجزاء هذا الجسم ، وذلك يوجب وقوع التفرق في أجزاء ذلك الإله ، وإن كان عرضاً كان محتاجاً إلى المحل ، فكان الإله محتاجاً إلى غيره ، وكل ذلك سخف ، ومحض كفر .

وأما الثالث : وهو أنه حل فيه بعض من أبعاض الإله ، وجزء من أجزائه ، فذلك أيضاً محال ؛ لأن ذلك الجزء إن كان معتبراً في الإلهية ، فعند انفصاله عن الإله وجب ألا يبقى الإله إلهاً ، وإن لم يكن معتبراً إلى الإلهية لم يكن جزءً من الإله ؛ فثبت فساد هذه الأقسام ، فكان قول النصارى باطلاً .

الوجه الرابع : في بطلان قول النصارى – ما ثبت : بالتواتر أن عيسى عليه السلام كان عظيم الرغبة في العبادة والطاعة لله تعالى ، ولو كان إلهاً لاستحال ذلك ؛ لأن الإله لا يعبد نفسه ، فهذه وجوه في غاية الجلاء والظهور دالة على فساد قولهم ."[43]

ففي هذه الوجوه الأربعة التي ساقها الرازي ؛ ليدلل على بطلان ما تعتقده النصارى في ألوهية عيسى عليه السلام : فوائد منهجية كثيرة ؛ منها :

١ – تمكنه من أدوات المناظرة ، وتوقعه لمواطن الجدل لدى الطرف الآخر ، وجاهزيته – إن صح العبير – للكر عليها ، وترتيب تفكيره المنطقي ، وتسلسل وجوه الاستدلال ؛ بحيث يأخذ بعضها بحجز بعض .

٢ – حصر مواطن الاستدلال العكسي ؛ بحيث لا ينفك الخصم عن أحدها ، ثم هدمها الواحدة تلو الأخرى ، وهذا واضح جلي من الفقرات المتقدمة ، فقد جعل ألوهية عيسى المزعومة باطلة من أربعة وجوه ، وجعل الوجه الثاني منها ذا أقسام ثلاثة ، ثم أثبت بالدليل العقلي فساد هذه الأقوال الثلاثة .

٣ – إلزام الخصم التسليم ببطلان ما يعتقده ، أو الوقوع في التناقض ، مع الحرص في العبارة ؛ حتى لا يتوهم أحد أن هذه الأقوال هي أقوال ذاتية للإمام الرازي ؛ كأن يقول – محترزاً من وهم موافقته على ما يسوقه من أقوالهم هم ومعتقداتهم – : "... على قولكم ... "، أو يقول : "... إنكم تعترفون بأن اليهود أخذوه وصلبوه ... "ولا شك أن هذا كله يدل على دقة الإمام وفطنته ، مع تمام اليقظة والتنبه .

٤ – أنه يستخدم التأثير النفسي المضاد بصورة مقبولة ، وهي أبعد ما يكون عن الإرهاب الفكري الذي يمارس الآن في دوائر الحوار ، ومثال ذلك قوله لمناظره : "... وبالله إنني لأتعجب جداً ! أن العاقل كيف يليق به أن يقول هذا ويعتقد صحته وتكاد أن تكون بديهة العقل شاهدة بفساده ؟ "، وقوله : "... والأقسام الثلاثة باطلة ... "، وقوله : "... ثم إن أشد الناس مهانة ودناءة : اليهود[٤٤] ، وإن الإله الذي تقتله اليهود لإله في غاية العجز[٤٥] . "، وقوله : "وكل ذلك سخف ، ومحض كفر . " ، وقوله : "... فثبت فساد هذه الأقسام ، فكان قول النصارى باطلاً . " ، وقوله : "فهذه وجوه – في غاية الجلاء

والظهور – دالة على فساد قولهم ."، وقوله : "وإن مذهباً يؤدي إلى القول بتجويز حلول ذات الله تعالى في بدن الكلب والذباب : لفي غاية الخسة والنذالة ومحض الكفر والضلالة."

٥ – قد يبدو لقارئ المناظرة أن الرازي أعاد النظر في الحوار الذي جرى بينه وبين هذا العالِم النصراني في هذه المناظرة عندما سجلها كتابةً ، بعد المشافهة ، ومن ثم نجده يلتفت من خطاب الطرف الآخر إلى خطاب القارئ ، أو ربما إلى خطاب المستمع إليه في عصره ، ومن دلالات ذلك قوله في بداية المسألة : " وهذا الذي تقوله " فالخطاب هنا للعالم النصراني بصفته الشخصية ، ثم قال له " إنكم تعترفون " وهذا خطاب له بصفته الوظيفية ، ثم قال : " الوجه الرابع – في بطلان قول ذلك النصراني " والقياس أن يقول "في بطلان قولك" أو "في بطلان قولكم " ، وكذلك في قوله في نهاية المسألة : "دالة على فساد قولهم . " والأصل أن يقول : " على فساد قولك ، أو قولكم " .

وكل هذا يُحْتَمَلُ أنه جرى في أثناء المناظرة نفسها ، وأن الرازي كان يتحول من مخاطبة العالم النصراني إلى محادثة جمهور الحاضرين ، ويُحْتَمَلُ أنه زاده عند تبييض المناظرة وتنقيحها ، ونحن نميل إلى الاحتمال الأول ؛ لأن الاحتمال الثاني فيه شبهة منافاة لتمام الأمانة العلمية ، وهو مما نستبعده على أخلاق الرازي .

لكن التبصرة الوحيدة التي نأخذها على الرازي هنا : هي أنه كان قادراً – لو تمكن من نصوص العهد الجديد – Neue Testament – أن يدعم حجاجه العقلي بالدليل النقلي الذي يُقِرُّ به الطرف الآخر ، ولا يستطيع عنه فكاكاً ، ففي العهد الجديد من الكتاب المقدس ما يثبت بشرية عيسى عليه السلام ، وينفي عنه الألوهية بصورة قاطعة .

وإن كان يبدو لغير المدقق أن ثمة كلاماً أجنبياً في مناظرة الرازي عن الموضوع الأصيل ، وذلك في مواضع منها قوله لصاحبه وهو يحاوره في مسألة ألوهية المسيح عليه السلام :

" وما الذي دل على كونه إلهاً ؟ "[٤٦]

فقال العالم النصراني : " الذي دل عليه ظهور العجائب عليه ؛ من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، وذلك لا يمكن حصوله إلا بقدرة الله تعالى ."[٤٧]

فرد عليه الرازي : " ذلك منقوض بوجوه ."[٤٨]

ومن ثم بدأ الرازي في استخدام منهجه المفضل ؛ حيث يقوم بمهمة السبر والتقسيم ؛ ليظهر بطلان ما استدل به العالم النصراني على ألوهية عيسى عليه السلام فيقول :

"الوجه الأول : تُسلِّمُ أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا ؟ فإن لم تُسلِّمْ لزمك من نفي العالم في الأزل نفي الصانع ، وإن سلمتَ أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول : لو جَوَّزْتَ حلولَ الإله في بدن عيسى عليه السلام ، فكيف عرفتَ أن الإله ما حل في بدني وبدنك وفي بدن كل حيوان ونبات وجماد ؟ "[٤٩]

فأجاب العالم النصراني : "الفرق ظاهر ؛ وذلك لأني إنما حكمت بذلك الحلول لأنه ظهرت تلك الأفعال العجيبة عليه ، والأفعال العجيبة ما ظهرت على يدي ولا على يدك ، فعلمنا أن ذلك الحلول هاهنا مفقود . "[٥٠]

فرد عليه الرازي : تبين الآن أنك ما عرفت معنى قولي : "لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ؛ وذلك أنه إذا كان ظهور تلك الخوارق دالاً على حلول الإله في بدن عيسى عليه السلام ، فعدم الخوارق مني ومنك ليس فيه إلا أنه لم يوجد ذلك الدليل ، فإذا بينا أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ثبت أنه لا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق مني ومنك عدم الحلول في حقي

وحقك ، بل وفي حق الكلب والسنور والفأر ، وإن مذهباً يؤدي إلى القول بتجويز حلول ذات الله تعالى في بدن الكلب والذباب لفي غاية الخسة والنذالة ومحض الكفر والضلالة . "[٥١]

فانقطع العالم النصراني ، ولم يحر جواباً ، ومن ثم انبرى الرازي في بيان وجه آخر أوضح به بطلان الاستدلال على ألوهية المسيح ، بظهور المعجز على يديه عليه السلام ؛ فقال : " الوجه الثاني : إن قلب العصا حية أبعد في العقل من إعادة الميت حياً ؛ لأن المشاكلة بين بدن الحي وبدن الميت أكثر من المشاكلة بين الخشبة وبين بدن الثعبان ، وإذا لم يوجب قلب العصا حية كون موسى إلهاً ولا ابناً للإله ، فأن لا يدل إحياء الموتى على الإلهية أولى . "[٥٢]

أقول : قد يُرى في هذا الاستطراد خروجًا عن المناظرة وموضوعها إلى كلام أجنبي ، غير أن الحقيقة هي أن الرازي لا يدع المناظرة تفتر ، بل يوقد جذوتها كلما خبت ، ومن هنا يُطْمِعُ صاحبَه في إمكانية التواصل بعد أن انقطعت حجته في المسألة السابقة ، ولذلك أخذ الرازي في هذه المرة بزمام المبادرة في السؤال فقال للعالم النصراني ما قال ، فاتصل الحديث بعد أن كاد يتوقف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذه المناظرة لم يكن لها موضوع محدد ؛ بحيث نقول إن الرازي قد خرج عن الموضوعية العلمية إلى كلام أجنبي عن حقيقة المناظرة ، بل الإنصاف يجعلنا نقول مطمئنين : إن موضوع المناظرة كان عامًا ، ومجالها كان مفتوحًا .

من هذه الاقتباسات نرى أن الرازي التزم كل الالتزام بالأدب الأول من آداب الجدال والمناظرة ؛ وهو : وجوب الاحتراز عن الإيجاز والاختصار من ناحية ، وعن الكلام الأجنبي من جهة أخرى ؛ لئلا يكون مخلاً بالموضوعية .

[٢/ب] : مدى تطبيق الرازي للأدب الثاني : وجوب الاحتراز عن التطويل في المقال:

وهو أدب – كما أشرنا من قبل – لازم للاتساق المنهجي مع الأدب الأول ؛ إذ لو ترك الأدب الأول لقيده الجزئي دون النص والالتزام بهذا الأدب الثاني لأصبنا بتخمة في المعلومات ، واستعراضاً قبيحاً للعضلات ؛ مع التبرير الزائف بأن هذا من أجل البيان ودقته ، والدليل وحجته ، والطرف الآخر وإفحامه .

والسؤال : هل طبق الرازي هذا الأدب في مناظرته هذه ؟

والجواب : نعم ، حرص الرازي – فيما نرى – على الاحتراز عن الاستطراد الممل ، وهذا لا يعني أن جميع من يقرأ هذه المناظرة يتكون لديه الشعورُ نفسُه ؛ فالمسألة نسبية تمامًا ؛ سواء من ناحية تغير بيئة المناظرة عن بيئة الاطلاع عليها ، أو من ناحية المزاج الخاص لكل قارئ ، ومن هنا كان لابد من معايير موضوعية نتحاكم إليها إذا أردنا أن نقول : هذا تطويل ممل ، أو هذا استطراد تحتمه الضرورة الموضوعية ، ولنأخذ هذا المقطع من المناظرة ، ثم نرى إذا ما كان الرازي اجتنب فيه ما جعل الاحتراز منه من آداب المناظرة الموضوعية أم لا ؟

يبدو أن العالم النصراني شعر أنه فتح على نفسه أبواباً لا يستطيع أن يغلقها بالحجاج العلمي ، ومن ثم أراد أن يغلقها بقوة المراوغة وحِيَلِ الحيدة ؛ فأعاد المناظرة إلى نقطتها الأولى بطريقة شبه مستفزة ؛ حيث خلط بين أمرين متناقضين . الأول : الإجابة عن الأسئلة التي طرحها الإمام في كلامه المتقدم ، والثاني : إلقاء شبهات حول الحقائق الإسلامية بصورة مكثفة وباطراد يشعر معه القارئ للمناظرة بأنه كان يتعمد ألا يعطي فرصة للإمام الرازي لكي يرد على تساؤلاته الواحد تلو الآخر ، حتى يتوهم المشاهد المستمع للمناظرة في

حينها أو المطالع لها بعد حين أن هذا الكم الهائل من التهم في حق الإسلام أكثر من أن يجيب عليه الإمام الرازي ، وهاكم الدليل على ما قلنا :

لقد استأنف كلامه – أو بالأحرى مقاطعته – برفض أن تكون معجزات النبي ﷺ قد ثبتت بالتواتر ؛ فقال : " أما الجواب عما ذكرتَه – أولاً – من قضية التواتر : فهو كما قلتَ ، لكن أين التواتر ، وهل الكلام إلا فيه ؟ فإنا لا نسلم أن المعجز ظاهر على يد محمد بالتواتر ، بخلاف سائر الأنبياء ؛ فإنه لما نقل إلينا ذلك عنهم بالتواتر : أجمعنا نحن وأنتم عليه ، ولا كذلك ما نقل عن محمد ؛ فإنه لو كان بالتواتر لما وقع الخلاف فيه بين أحد من الأمم ، كما لم يقع الخلاف بينهم في الأشياء المتواترة ، وإنما أنتم تَدَّعُون أنه بالتواتر بمجرد التحكم لا غير ، بل يشبه تواتركم : ما تدعونه من انشقاق القمر نصفين ، ولم يرو هذا الحديث إلا واحد منكم ؛ وهو ابن مسعود ، وكيف يصح في العقل أن تظهر معجزة لأن تكون آية للعالمين ، ينظر إليها الجميع فيهتدون بسببها على يد الذي ظهرت عليه ، ولا يراها إلا واحد من الخلق ؛ وهو ابن مسعود ، فمن هذا الشبه : تواتركم في جميع ما تدعونه من المعجزات ."

وكان من اللائق هنا أن يدع العالِمُ النصرانيُّ الإمامَ الرازيَّ ؛ ليرد على هذه الشبهة التي أثارها ، ولكنه استطرد يتكلم عن مسألة أخرى ؛ قد لا تكون أجنبية عن المسألة الأولى ، ولكن الإنصاف كان يقتضي أن يرجئها حتى يستمع إلى رد الإمام إن كان لديه ما يرد به ، وقد صبر عليه الإمام حتى أفرغ ما في جعبته ثم قال له :

" أما قولك – أولاً – من أنك لا تسلم أن المعجز حصل لنبينا بالتواتر فهل تشك في وجود هذا القرآن الذي هو بين أيدينا الآن ؟ فأي تواتر أصدق وأظهر من شيء تراه بعينك ؟ خذ ما تراه ، ودع شيئاً سمعت به ، ففي طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل ، فهل تشك في وجود هذا القرآن ؟ "[٥٣]

من هنا نرى أن الإمام يعيد الأمر إلى نصابه ، ويرجع بالمناظرة إلى أصولها الصحيحة من حيث كونها حواراً بين طرفين ، وليست استطراداً للحديث بلا توقف من طرف ، واستماع سلبي بلا جواب من طرف آخر ، لقد سأل ، وانتظر الإجابة عن سؤاله ؛ حتي يعطي صاحبه فرصة الرد .

فقال العالم النصراني : " لا أشك في وجوده . "

فقال الرازي : " وهل تشك في أن ذلك من غير محمد ﷺ ؟ "

فقال العالم النصراني : " هذا أشك فيه ؛ لاحتمال أن يكون ساعده الغير ، فألف إلى أن صار بهذه المثابة "

فقال له الإمام : " لو كان كذلك : لادعى كل من أعانه على ذلك أنه نبي أيضاً ، وأنه نزل عليه هذا الكتاب ، فإنه من المحال أن يُظهر مثلَ هذا الكتاب غيرُه ويسكتون عن ذلك حتى يدعي واحد منهم الأمر الذي خص به غيره ، وتقر تلك الجماعة بأن الأمر كذلك . "[٥٤]

لم يجد النصراني بداً من الانقطاع عن الجواب .

ومن ثَمَّ طرح الرازي جزئية جديدة في المسألة نفسها ؛ فقال :" وهل تشك في العجز عن الإتيان بمثله؟"

فقال النصراني : " أما الإتيان بمثله من جميع الوجوه فهو الإتيان بعينه ، فيكون هو هو ، وذلك تحصيل الحاصل ، وهو محال ، وأما الإتيان به من بعض الوجوه : في الفصاحة مثلاً ، وفي النظم والنثر ، أو الإيجاز والاختصار ، أو في كونه يهدي إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأفعال ، فالعلوم الشريفة تشاركه في ذلك ، فهي مثله ، وهو مثلها من بعض الوجوه."

فقال له الإمام : " ليس المراد بمثله إلا أن يظهر كتاب شريف ، فيه علم الأولين والآخرين ، على لسان رجل أمي ، لم يتقدم له اشتغال بعلم البتة ، ويدعي أنه كلام رب العالمين ، نزل به الروح الأمين ، على قلبه ليكون من المنذرين ، ومن النبيين والمرسلين ، بأدلة باهرة ، وحجج قاهرة ، يبهر بأدلته

جميع الملل والنحل ، ويقهر بحججه جميع من خالف وبطل ، فالمراد من الإتيان هو هذه المثلية ، لا ما ذكرته وذهبت إليه . "[55]

والحق أن هذا الذي قاله الإمام الرازي يعد من الكلام النفيس الذي نحتاج إلى فهمه وهضمه ونشره في أيامنا هذه ؛ لأننا نجد الآن صفحاتٍ على الشبكة المعلوماتية (Internet) بعنوان (سورة من مثله) يوهمون فيها العامة أن باستطاعتهم أن ينظموا مثل القرآن ، وبالتالي يكونون قد أسقطوا التحدي القرآني ؛ الذي يدل دلالة قاطعة على صدق رسول الله؛ محمد (ﷺ) .

ومن اطلع على هذه الفقرات من كلام الرازي فوقع في ظنه أنه انزلق في الإطالة التي تؤدي إلى الإملال : فعليه أن يرجع البصر في كلامه مرتين ، فلن يجد هذا العيب الذي يُخيل إليه ، على العكس ، ربما يخرج من تأمله المنصف إلى نتيجة خلاصتها أن الرازي كان ميالاً إلى الاقتضاب المحكم ، معطاءً للفرص في الحديث لصاحبه النصراني ، بينما كان هذا العالِم النصراني دائم المقاطعة ، كثير المشاكسة ، متصفًا بالإطالة المملة التي لا محل لها ، ولا مجال لاستعمالها ، فلا نجد من الرازي إزاء ذلك سوى سعة الصدر ، وطول البال ، وغض الطرف ، وسماحة الخلق ، وهي النعوت التي ينبغي أن يكون العالِم بحق خليقًا بها .

فإذا أردنا أن نستعرض الأدبين الثالث والرابع – معًا ؛ لنطبق عليهما المقياس نفسه من نص الرازي وصاحبه : وجدنا أن الرجوع إلى الأدبين هو أول ما نحتاجه ؛ وهذا نصهما :

[٢/ج] <u>مدى تطبيق الرازي للأدب الثالث : وجوب الاحتراز عن الألفاظ الغريبة في البحث</u> :

والحق أن الرازي لم يأت في مناظرته بلفظة واحدة غريبة – على الأقل بمنظور عصره قبل تسعة قرون تقريبًا .

[٢/د] مدى تطبيق الرازي للأدب الرابع : وجوب الاحتراز عن الألفاظ المحتملة لمعنيين :

وهو كذلك لم يستعملْ لفظةً محتملةً لمعنيين أو أكثر في ذاتها ، وإن توهم صاحبه – مثلاً – أن قولِه : " لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول" أن هذه ألفاظ تحمل عدة معانٍ ، وليس معنى واحدًا ؛ فهذا عي في فهم الطرف الآخر ، وليس عيبًا في أسلوب الرازي .

[٢/هـ] مدى تطبيق الرازي للأدب الخامس : " وجوب الاحتراز عن التسرع في الرد على كلام الطرف الثاني قبل هضمه جيدًا وفهمه بتمامه ، وعدم الاستنكاف عن الاستفسار عنه إذا خفي عليه وجه من وجوهه ؛ إذ الدخول في الكلام قبل الفهم أقبح من الاستفسار " :

ولم يحتج الرازي في هذه المناظرة أن يستفسر من صاحبه عن شيء مما قال ، ولو احتاج إلى ذلك لما استنكف عن طلبه .

[٢/و] : مدى تطبيق الرازي للأدب السادس : الاحتراز عما لا مدخل له في المقصود ؛ لئلا يلزم البعد عن المقصود " :

ولعل كشف هذا الأمر مما يحتاج إلى وقفة متأنية ؛ لنتبين إن كان الإمام الرازي قد تمسك به وطبقه عمليًا أو لا :

لقد كرّ الإمام الرازي – بعد أن سلَّم العالم النصراني بالعجز عن الإتيان بمثل القرآن – يدحض الشبهة الثانية من شبهاته ، والتي كان نصها من كلام العالم النصراني :

" وكذلك فإنكم نقلتم عن محمد أنه لم يصر نبياً إلا بعد أربعين سنة ، وما ظهر عليه شيء من المعجزات إلا بعد ذلك ، فكيف كان ذلك محجوباً عنه طول هذه المدة ، وهو في علم الله تعالى على زعمكم أنه نبي وأفضل الأنبياء ، ومع ذلك لم يزل من حين وُلِدَ ، إلى أن بلغ ، وإلى أن صار شاباً وكهلاً وشيخاً : تارة في الرعاية ، وتارة في التجارة إلى أربعين سنة ، فأي مانع منع

الله تعالى عن أن ينبئه من حين كان طفلاً ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل من حين كان صغيراً ، وتظهر على يديه المعجزات العظيمة الخارقة للعادة ، من حين كان صبياً ؟

فلو كان السابق في علم الله أن محمداً نبي ، وأفضل الأنبياء : لمنعه ذلك من أن يكون -- إلى أن صار له أربعون سنة – مفلساً عن جميع ذلك ، معطلاً عن ذلك كله ، فارغاً عنه ، خالياً منه ، فهل زعمتم أن الله تعالى لم يَعْلَمْ أنَّ محمداً يصير نبياً ، ثم علم بعد ذلك ، وهذا عين الكفر ، أو تزعمون أنه كان قد علم ذلك ، ولكنه منعه مانع : من إبليس ، أو غيره ، أو نفس محمد ؛ باشتغالها بالدنيا إلى الأربعين ؛ فيكون الله تعالى حينئذ مقهوراً على ذلك ، وهذا أيضاً محض الضلال ، أو تزعمون أن الله تعالى ما أراد أن يجعله نبياً ، ثم تجددت له الإرادة بعد الأربعين ، فبدا له أن يقربه بعد البعد ، وأن يشرفه بعد الهوان ، واعتقاد هذا : غاية الجهل ؛ تعالى الله أن تتجدد له صفة أو تحدث له إرادة . ‹ ›[٥٦]

وربما يخيل لبعض ذوي البضاعة المزجاة في العلم أن هذه قاصمة ، ما لها من عاصمة ، ولكن الحق أن الإمام الرازي كان أحق بها وأهلها ، لكننا قبل أن ندون رده المفحم على هذه الشبهة المركبة لابد أن نشير إلى عدم لياقة الكلام الصادر عن هذا العالِم النصراني في حق النبي ﷺ ، حتى وإن لم يكن قد آمن بنبوته حتى تلك اللحظة ، فإنني وأنا أكتب هذا البحث أجد وازعًا أخلاقيًا يمنعني من التطاول ولو بمجرد كلمة عن هذا العالِم النصراني ، بل أحرص على وصفه – كما وصفه الرازي بأنه [عالِم] ، ومن ثم أجد أنه لم يكن يليق به أن يستخدم في حق الرسول محمد ﷺ مثل هذه العبارات الفجة التي لا يرتضي عوام الناس أن يوصفوا به بالحق ، فكيف يوصف بها النبي ﷺ بالباطل ، ولو على سبيل الفرضية التي تقتضيها المناظرة ؟!!!

على كلٍّ لابد من أن رد الإمام للرازي سيكون هو الفيصل في الحكم على منهجية هذا الإمام ، فماذا قال ردًّا عليه : " أما قولك : ما المانع من نبوة محمد ﷺ في حال الصغر حتى بقي معطلاً عن النبوة ونشر الرسالة أربعين سنة ؟ فالجواب أن ظهور المملكة على من لم يكن ملكاً ، بل كان راعياً أو حراثاً أو تاجراً أكثر عمره ، لأبلغ في إظهار القدرة ممن ورثها وراثة ، أو أوتيها من أول عمره ، ومبدأ زمانه ، وأبلغ في التعجب من ذلك ، فكيف وقد كان نبياً وآدم بين الماء والطين [٥٧] ، وإنما لم تظهر نبوته للخلق إلا بعد الأربعين ، ومأخذ الحكمة في ذلك ما قدمنا ذكره .

ثم لا يلزم من تأخر ظهورها عليه أن لا يكون متصفاً بها ، وبما هو أعظم منها ، ولا يلزم من أن من أوتي في الصغر يكون أعظم منه وأفضل ممن أوتي في الكبر ، بل قد يكون الثاني أعظم وأفضل وأقدر من الأول ، فما المانع من ذلك ؟ فكذلك الحال في معنى النبوة والعلم والحكمة والعقل والمعرفة ، فتقدم العطاء وتأخره لا يدل على الأفضلية ، فلله الحكم في ذلك ، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣) ﴾ "[٥٨]

ثم يبدأ الإمام الرازي يرد على ما ادعاه العالم النصراني على المسلمين ؛ من الاعتقاد في الله تعالى بالتجسيم ، والحشو ، وتخيل الإله على صورة محددة ، ويحسن أن نأتي أولاً بكلام العالم النصراني ، وما يمكن أن يستنبط منه من دلالات ، ثم نردفه برد الإمام الرازي:

قال العالم النصراني : " أما الجواب عن قولك بأن عيسى ما كان إلهاً ، وأنه عبارة عن هذا الشخص البشري الجسماني الذي يأكل ويشرب ويحدث : فنقول : مُسلَّمٌ ، ونحن أيضاً نقول ذلك ، ولا نعتقد إلا ذلك ، من أن عيسى الذي نعتقده – أيها المسلم – بهذه الصفة ، ما كان إلهاً بل كان بشراً ؛ فإنه من المحال أن يعتقد في الشخص البشري الجسماني الآكل الشارب المحدث أنه إله

مقدس عن جميع ذلك ، وكيف نعتقد الجمع بين النفي والإثبات ، والحق والباطل ، والنور والظلمة ؟ هذا لا يعتقده عاقل .

وإنما صانع العالم : هو القديم الأزلي ، الذي لا يكيف ولا يمثل ، ويظهر لعباده كيف يشاء وفي أي صورة شاء ، ويجوز تسمية تلك الصورة بأي اسم شريف ؛ لأن العلم حاصل بأن المسمى غير الاسم ، والصورة غير المعنى ، فهذا لا بأس به إذا اعتقدته طائفة منا ؛ فإنكم معترفون بأن منكم طائفة تعتقد أن الإله صورة وجسم وجالس على العرش ، وعلى الله تاج من ذهب ، وفي رجله نعلان من ذهب ، بل رويتم ذلك كله ، أو بعضه ، عن نبيكم ، في كتاب الآجري ، وعبد القادر الجيلاني ، وغيرهما من أئمتكم الذين تعتقدون أنهم من خير الأمة وأعلمهم ، ونقلتم أيضاً عن ابن عباس أنه فسر المقام المحمود بجلوس محمد مع ربه على العرش ، ، ونقلتم أيضاً عن نبيكم أنه قال : (إن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا)[٥٩]، والنزول والصعود إنما يطلق على الأجسام ، فنسبتم إلى نبيكم أنه اعتقد في إله العالم أنه جسم ، وأنه في كل ليلة يفتقر في تقريبه عباده ولطفه بهم إلى أن ينزل ويصعد ، ونقلتم عنه أيضاً أنه خلق آدم على صورته وأنه مسح بيده على ثدي نبيكم فعلم علم الأولين والآخرين ؛ فأثبتم لله تعالى بذلك الجسم والصورة والأعضاء والجوارح والحركة والسكون ، إلى غير ذلك من الأحاديث الموهمة للتشبيه والتجسيم والموهمة للتكييف والتمثيل .

ومنكم طائفة تعتقد أن الإله حل في الخمسة الأشباح وهم صنف من الروافض ، ومنكم أيضاً طائفة تعتقد أن الإله حل في عليٍّ ، ومنكم طائفة تدعي المكاشفة والمشاهدة والأحوال الشريفة والأنفاس النفيسة ، ومع ذلك تدعي أيضاً الاتحاد ؛ حتى نقل عن الحلاج أنه كان يقول : [أنا من أهوى ومن أهوى أنا] ، وعن أبي يزيد أنه كان يقول : [سبحاني ما أعظم شأني] ، وليس منا من اعتقد شيئاً من ذلك ، بل طائفة منا تعتقد مثل ذلك في عيسى خاصة ، وأما أنتم فقد يقوم رجل منكم من وراء المحراث ويدعي ذلك

وأضعافه ، بل تعتقدون فيه أنه كذلك ، وأعظم من ذلك ، بل ومن أجلاف الكرد والعرب ورعاة الإبل وسقط الناس وجهالهم من قد تلتف عليه جماعة لمجرد حسن الظن ، وبمجرد التعصب فيظهرون لذلك شأناً عظيماً ، ويدعي ما ادعاه أبو يزيد والحلاج ، وأعظم من ذلك بأضعاف مضاعفة ، ثم إذا نقل حال ذلك النصاب إلى أئمتكم وعلمائكم أحسنوا الظن وقالوا : يُسَلَّمُ إليه حالُه ، فيفعلون ذلك تارةً لجهلهم ؛ حيث أحسنوا الظن بمن يجب تكفيره ، وتارةً خوفاً من العامة ؛ إذا رأوهم عاكفين عليه محبين له ، مع نسبتهم أولئك في الباطن إلى الدجالية والحشوية وغير ذلك من الكفر والبدعة ، وأما نحن فليس منا من ينطلي عليه ذلك ولا بعضه . "[٦٠]

وقبل أن نطالع جواب الرازي لابد أن نقف على بعض دلالات ما ألقاه هذا العالم النصراني من الشبهات :

١ – أن هذا العالم يحاول أن يسوي بين نظرية اللاهوت والناسوت في النصرانية ، وبين نظرية الحلول التي تبناها بعض المنتسبين إلى الإسلام ، ومع رفضنا لفكرة الاتحاد والحلول ، واعتقادنا بأنها ليست من الإسلام في ورد ولا صدر ، ونطعن من تبناها بأنه متأثر – ولا شك – بالعقائد اللاهوتية النصرانية ، غير أن ذلك لا يجعلنا نسوي بين من أراد الحق فأخطأه ، ومن أراد الباطل فأدركه .

٢ – نتبين من كلام العالم النصراني مقدار الجناية التي جناها أهل البدع – من الصوفية وغيرهم – بتبنيهم لعقيدة الاتحاد والحلول ، التي تنافي أصول التوحيد في الإسلام .

٣ – كذلك يبدو في كلامه اللوم الشديد الملقى – بحق في كثير من الأحيان – على عاتق العلماء الذين يكتمون العلم ، ويخافون في الله تعالى لومة اللائمين ، ويخشون الناس والله أحق أن يخشوه ، ومن ثم تكثر الفتن ، ويَدِلّهمُ

الخَطْـبُ ، وتخـتلط الأمـورُ ، ويقـع الناس في الحيرة ، ويُصد الراغبون عن دين الله تعالى بسبب هذا التقصير غير المبرر .

٤ – يغلـب علـى ظنـي أن الإمـام الـرازي كـان إلى هذه المرحلة من المناظـرة لا يلمـس تعـنت صـاحبه الـذي يناظـره ، بل كان يلمس أنه يجمل في عقلـه كثيـرًا مـن الـشبهات التـي لها عنده وجاهة ، ويريد أن يجد إجابات حقيقية مقـنعة علـيها ، ولعـل الإمـام كـذلك استـشعر أن هذا العالم النصراني قريب جدًا مـن الهدايـة ؛ ولـذلك واصـل معه الحديث وأكمل معه المناظرة ، وغض الطرف عـن كثيـر مـن عـدم لياقـته فـي الحـديث ، لكنه مع ذلك اضطره إلى الانقطاع مـرات ، وضـيق علـيه الخـناق في عديد من المواطن ، ولعل الإمام الرازي كان يقـتدي بمـا وضـعه إمـام الحرمين في آداب الجدل والمناظرة ، من وسطية رائعة ؛ حـيث يقـول : " وعلـيك ألا تفـاتح بالمناظـرة من تعلمه متعنتًا ... وإن لم تعلمه كـذلك حتـى فاتحـته بـالكلام ، ثم علمته عليه : وجب عليك الإمساك عن مناظرته ، فـإن رأيـت نـصرة ديـن الله سـبحانه في الإمساك عنه : زدت في الحد وبالغت فـي التحـرز عـنه ، ولا تتـرك مـا قـدرت عليه من المضايقة ، ولا تترك شنعة تجـد إلـيها سـبيلاً إلا وقـد ألحقـتها به ؛ لأنك إن ساهلته في شيء ، وربما يروج لـه كـلام فـي فـصل فيـضايقك ويشنع عليك بما يصعب عليك التفصي عن أمره وإزالـة إيهامـه ، ولأنـك إذا ضـايقته فـي كـل معنى وعبارة ضعف قلبه في بدو النظـر ؛ فـلا يـروج لـه شـيء بعدها ؛ وبمثله تعامل من قصد بالكلام : المباهاة ، وعلـى العكـس مـن هـذا : تعامـل المبـتدئ المـسترشد ، الـذي قصده التبين والتعـرف للحـق ، حتـى لا تـدع مـن الـتلطف والتـساهل والكـشف والبـيان والتقـريب شـيئًا إلا وتأتـي بـه ؛ لأنـه كلمـا بالغت في المساهلة معه ازداد طمعًا فـي تفهـم الحـق ، وازداد حرصًـا ومواظـبة علـيه ، إلـى أن يوفقه الله سبحانه للهداية "(٦١) .

وحَسْبُ الباحثَ هذه الإشاراتُ اللطيفةُ ؛ لينتقل إلى جواب الرازي عن شبهات العالم النصراني :

وكان جواب الإمام الرازي على النحو التالي : " وأما قولك بأنكم نقلتم عن نبيكم الأحاديث الموهمة للتشبيه والتجسيم كيت وكيت ، فاعلم أولاً : أن الحاكم مثلاً إذا ثبت عنده عدالة رجل فإنه كلما شهد عنده بشيء وجب عليه قبوله ، إلا أن يشهد بما خالف المعقول ، ويقدح في الأصول ، فإنه ما يقبله ، بل يسقطه عن الشهادة ، ومع أنه إذا قبله في تلك الشهادات التي كان يشهدها عنده، فإنه ما يبنى قطعاً وبتاً في نفس الأمر ؛ لاحتمال أن يكون كاذباً في تلك الشهادة من حيث الباطن ، وإنما له حكم الظاهر ، والله يتولى السرائر ، فكذلك أئمة العلم ؛ مَنْ ثبت عندهم تزكيته : قبلوا روايته عن النبي ﷺ ، لمَّا لم يخالف العقول ويقدح في الأصول ، فأخبار الصفات التي رووها : إنما أثبتها الأئمة في كتبهم لما ثبت عندهم من عدالتهم ، لا أنهم حكموا وقطعوا بصحتها في نفس الأمر ، بل قالوا : روي عن النبي ﷺ كيت وكيت ، لا أنهم قالوا قطعنا بأن النبي ﷺ قال ذلك ، وعلى كل تقدير أن يقول ذلك ، فإنهم ما قالوا إنه اعتقد ذلك ؛ لاحتمال أن يكون النبي ﷺ حكى ذلك حكاية عن غيره ، لا أنه اعتقده اعتقاداً .

ومع ذلك : فإن كل حديث يخالف المعقول ، ويقدح في الأصول ، زيفوه وأسقطوا رواته ، وكل حديث احتمل تأويلاً حسناً ومحملاً واضحاً أثبتوه على حاله ، وذلك لا يؤدي إلى قدح كما زعمت ، لا في الرواة ، ولا في الأئمة ، ولا في النبوة ، ولا في الأمة ، بل يدل على عظم معرفتهم ، وكمال علمهم وعقلهم ؛ حيث أدخل أئمة الضلال كل حديث مضل ، ومع ذلك لم يقبلوا منها حديثاً واحداً ، بل مهدوا معياراً ومحكاً واضحاً ، ثم عرضوا عليه ، فما كان حقاً حققوه ، وما كان زيفاً أسقطوه ، وكل حديث احتمل تأويلاً حسناً ومحملاً صالحاً أثبتوه وتكلموا عليه شرحاً وبحثاً وتحقيقاً وتحريراً.

وأمـا قـولك بأنـه لا يـبعد ظهـور الحـق تعالى لعباده في صورة حسنة مقـرونة بالـصلاح والـصفات الكاملـة والأخـلاق المرضـية ، فلو قلنا : لا يبعد ظهـور الحـق لـنا فـي هـذه الـصورة ، فلعـل شخصاً يدعي الإلهية وتكون تلك الـصلاحية تلبيـساً عليـنا ، فـيكون إبلـيس ظهـر فـي تلك الصورة ، أو رسول لإبلـيس ، أو أحـد نـوابه ، ويجـر ذلك إلى عبادته من دون الله تعالى ، وذلك عين الكفـر ، ونحـن لا ينبغـي لـنا أن نجـوز ظهور مخلوق في صورة مخلوق ؛ لئلا يـؤدي إلـى السفـسطة والتلبـيس ، فكـيف ينبغـي لنا أن نجوز ظهور الحق تعالى في صورة خلقه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

وأمـا قـولك بـأن طائفـة مـنكم مجـسمة مـشبهة حشوية سكنوا الزوايا وادعـوا المـشيخة مـن غيـر علـم ، وطائفة أخرى يقولون بالحلول : فَمُسَلَّمٌ ، لكن ليـسوا هـم مـنا حقـيقة ، بـل تدعي أنت أنهم منا ، ونحن ندعي أنهم خارجون عنا ، فـلا يكـون ذلـك قـدحاً فيـنا ولا طعناً علينا ، كيف ونبينا ﷺ يقول (من خاننا فلـيس مـنا) [٦٢] ، وأي خـيانة أعظـم ممـن لـبس علـى المسلمين ، وأكل الدنيا بالـدين ، وأظهـر للـناس أنـه على طريقة الصديقين وهو في الباطن حريص على صحبة الملوك والسلاطين ؟ "[٦٣]

ثـم نعـود إلـى دفـاع العالم النصراني عن عقيدته من جهة ، وإلقائه التهم علـى الإسـلام مـن جهـة أخـرى ؛ حـيث يقول:" وأما الجواب عن صلب عيسى فـنحن لا نعـتقد إلا صـلب جـسده الـذي هو الصدف ، لا اللب والجوهر الذي هو الـروح ، ونعـتقد أن فعـل الله تعالـى بـه ذلـك إشـارة إلـى خسة عالم الأجساد تحريـضاً علـى التجـرد عـنها بالعروج إلى عالم الأرواح ؛ زهداً في العالم الأدنى ورغـبة فـي العـالم الأعلـى ، ولأن يقـتدي الأدنى بالأعلى ، فإن رأى الأدنى أن الأعلـى الـذي لـه عـند الله تعالـى كل تلك المنزلة التي تجل عن الوصف قد ابتلي بـذلك وكـان انـتقاله مـن الدنـيا علـى مثل هذا الحال : هان عليه كل ما يبتلى به مـن مـصيبة ، أو يحـل بـه مـن آفة ، وعمل على الزهد في الدنيا والتجرد عن الخلق والتوجه إلى الحق .

وأما الجواب عما ذكرته من أن الله تعالى لا يخلو : إما أن يكون حل كله في عيسى أو بعضه : فنحن لا نقول بذلك بل ننكره ونكفر قائله ؛ فإنا نقطع بأن الإله لا يتجزأ ، ونقطع بأن الإله ما حل في عيسى ، وإنما منا طائفة تدعي أنه لا يبعد أن يكون هذه الصورة العيسوية التي يتجلى فيها الرب تعالى لعباده ويظهر فيها لخلقه سبحانه ، وأنتم أيضاً من جملة من يعتقد ذلك ، فإنكم رويتم عن محمد بأن الله تعالى يظهر لعباده يوم القيامة في صورة ينكرونها ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، ولكن نتمهل إلى أن يأتينا ربنا ، ثم يظهر لهم في صورة يعرفونها ، فيقول أنا ربكم ، فيقولون : نعم [٦٤] ، وإذا لم يبعد ذلك إلى الآخرة ، فكيف يبعد أن يظهر كذلك لعباده في الدنيا في صورة عيسوية أو موسوية أو غير ذلك من الصور الشريفة ، وإذا جاز ظهوره في الآخرة في صورة منكرة ، فكيف لا يجوز ظهوره في الدنيا في صورة عيسوية قدسية معظمة وروحانية مطهرة ؟

ومع أن هذا الاعتقاد لا يعتقده إلا طائفة منا – كما قدمنا ذكره – فأنتم قد رويتم عن محمد (ﷺ) أنه هو الذي قال ذلك ، وأخبر به ، واعتقده في كتابه الذي لقبتموه بـ (الصحيحين) ؛ لقب البرودة ، فالصحيح لا يكون إلا واحداً ، كما أن السقيم لا يكون إلا واحداً ؛ لأنه ما بعد الصحة إلا السقم ، والسقم شيء واحد ، فكذلك الصحة ، كما أنه ما ثم إلا الحق والباطل ، والباطل شيء واحد فكذلك الحق ، وكما أنه يقبح أن يقال حقان وباطلان وسقيمان ، فكذلك القول في الصحيحين ، والعجب أنكم انحصرتم في الإثنينية ، ولم تتعدوا في العدد الذي ليس له حد ولا حصر فتقولوا : ثلاثة صحاح وأربعة صحاح وخمسة صحاح وإلى ما ينتهي ، بل ارتبطتم على صحيحين اثنين كأن لم يقبل العدد في شرعكم من الصحة إلا اثنين ، فحصركم في هذا العدد اليسير ونفى ما لا حصر له لغيركم من الأمم .

وأما الجواب عن مؤاخذتنا في أن المسيح ابن الله ، فهذا لسنا نعتقده حقيقة بل على سبيل التفخيم والتعظيم كما أنكم تقولون إن إبراهيم خليل الله مع أنه يتعالى عن الخلة ، وتقولون إن محمداً حبيب الله مع أنه يتعالى عن المحبة التي هي عبارة عن الميل والحظ والشهوة ، وإنما تذكرون ذلك في معرض التعظيم والتفخيم فكيف ما نحن فيه مما تقوله النصارى في عيسى لا أنه ابن حقيقة وأنه لا يبعد أن يشرف الله تعالى عبداً من العبيد على سائر خلقه فيكون محله في الشرف والقرب محل الولد من الوالد ، لا أن يكون ولداً على الحقيقة ولا ولداً في نفس الأمر ، فهذا معنى ما تقوله بعض النصارى في عيسى إنه ابن الله كما تقلون كلكم في إبراهيم إنه خليل الله ، وفي محمد إنه حبيب الله ، مع تعاليه تعالى عن الخلة والمحبة .

ومع أنكم أخبرتم في كتابكم عن الله تعالى أنه قال في اليهود : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾(٦٥) وعن النصارى : ﴿ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾(٦٦) ، فإنه لم يقل ذلك من اليهود إلا رجل واحد ، وعلى تقدير أن يقول ذلك طائفة منهم ف ذلك الوقت أو في هذا الوقت ، إلا أنه لا يلزم من قول واحد في وقت ما قول الجميع في جميع الأوقات ، وكذلك في النصارى ، فإنه إذا أخبر الله تعالى بأن النصارى قالوا : المسيح ابن الله ، لا يدل ذلك على أن الجميع قالوا ذلك القول ، ولا أن ذلك صدر منهم في سائر الأزمان ، فإنه ما قال : وقالت النصارى كلهم جميعاً ، كما قال في حق الملائكة : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ(٣٠) ﴾ (٦٧) وإنما قال : وقالت النصارى ، أي بعض منهم وفي وقت ما ، ومع ذلك فإن ذلك البعض لم يقل ذلك القول إلا بتأويل ، كما تأولتم الخليل والحبيب ، فكذلك قالوا الابن ، فأي أمر عظيم ترتب على ذلك حتى بالغتم في التشنيع على اليهود والنصارى ، وناديتم عليهم على رؤوس الأشهاد بأن اليهود قالوا : عزير ابن الله ، ولم يقل ذلك من اليهود إلا واحد ، ومن النصارى إلا من عاند ؟ فكيف يحل لكم أن تقولوا ذلك ، وأن تشهدوا به ، وتشنعوا به شرقاً وغرباً في جميع الآفاق ؟ ثم

إذا امتحنتم اليهود والنصارى في ذلك بالسؤال عنه ترونهم أبعد الناس عن اعتقاده وأدناهم إلى الإنكار له ، مع الاعتراف لله تعالى بالتوحيد والتنزيه والتقديس ونفي التشبيه ، لكن الله تعالى صادق فيما أخبر به من أن بعضاً منهم يقولون ذلك القول ، وفي وقت ما ، وبتأويل ما ، لكنكم أنتم أوهمتم الناس أن جميع اليهود والنصارى يقولون ذلك في جميع الأوقات ، وأنهم يعتقدون ذلك حقيقة ، وذلك منكم عين الافتراء ، ومحض البهتان والزور. ومع أنكم أخبرتم في كتابكم عن الله تعالى أنه قال في اليهود : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾[68] وعن النصارى : ﴿ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾(٦٩) ، فإنه لم يقل ذلك من اليهود إلا رجل واحد ، وعلى تقدير أن يقول ذلك طائفة منهم ف ذلك الوقت أو في هذا الوقت ، إلا أنه لا يلزم من قول واحد في وقت ما قول الجميع في جميع الأوقات ، وكذلك في النصارى ، فإنه إذا أخبر الله تعالى بأن النصارى قالوا : المسيح ابن الله ، لا يدل ذلك على أن الجميع قالوا ذلك القول ، ولا أن ذلك صدر منهم في سائر الأزمان ، فإنه ما قال : وقالت النصارى كلهم جميعاً ، كما قال في حق الملائكة : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ(٣٠) ﴾[70] وإنما قال : وقالت النصارى ، أي بعض منهم وفي وقت ما ، ومع ذلك فإن ذلك البعض لا يقل ذلك القول إلا بتأويل ، كما تأولتم الخليل والحبيب ، فكذلك قالوا الابن ، فأي أمر عظيم ترتب على ذلك حتى بالغتم في التشنيع على اليهود والنصارى ، وناديتم عليهم على رؤوس الأشهاد بأن اليهود قالوا : عزير ابن الله ، ولم يقل ذلك من اليهود إلا واحد ، ومن النصارى إلا من عاند ؟ فكيف يحل لكم أن تقولوا ذلك ، وأن تشهدوا به ، وتشنعوا بع شرقاً وغرباً في جميع الآفاق ؟ ثم إذا امتحنتم اليهود والنصارى في ذلك بالسؤال عنه ترونهم أبعد الناس عن اعتقاده وأدناهم إلى الإنكار له ، مع الاعتراف لله تعالى بالتوحيد والتنزيه والتقديس ونفي التشبيه ، لكن الله تعالى صادق فيما أخبر به من أن بعضاً منهم يقولون ذلك القول ، وفي وقت ما ، وبتأويل ما ، لكنكم أنتم أوهمتم الناس أن جميع اليهود والنصارى يقولون ذلك في جميع

الأوقـات ، وأنهـم يعـتقدون ذلـك حقـيقة ، وذلـك مـنكم عين الافتراء ، ومحض البهتان والزور . "

وفي تحليلنا لهذه الفقرات من كلام العالم النصراني نتبين الآتي :

١ – أنـه يحـاول – دون جـدوى – أن يفلـت مما يلزمه في مسألة صلب عيسى عليه السلام ، على ما يعتقدونه .

٢ – ثـم يحـاول أن يلـبس الـباطل ثـوب الحـق فـي قـضية اللاهوت والناسـوت ، بمـا ثـبت عـند المـسلمين مـن محاولـة الطواغـيت التلبيس على الموحدين يوم القيامة .

٣ – ثـم هـو يحـاول أن يجـر الإمـام الـرازي إلـى قـضايا فرعية ؛ ظاهرها الأهمية ، وباطنها الخواء ، مثل قضية الصحيحين .

٤ – ومـرة جديـدة يحـاول أن يـسوي بـين اعتقادهم – أو اعتقاد بعضهم بـنوة عيـسى لله سـبحانه – وبـين كون إبراهيم خليل الله تعالى ، ومحمد حبيب الله تعالى !

ثـم نتملـى ردود الإمـام الـرازي علـى تلكم الشبهات : "ثم قال له : وأما قـولك بـأن تـسمية عيـسى [ابـن الله] كتـسميتنا إبراهيم [خليل الله] ، ومحمداً [حبـيب الله] ، وتـشنيعنا علـيكم وعلـى الـيهود بـذلك ، فالجواب عنه : أن الله تعالـى أخبـرنا عـن الـيهود بـأنهم قالوا : عزير ابن الله ، وأخبرنا عن النصارى بـأنهم قالـوا : المـسيح ابـن الله ، ونحـن فمـا زدنـا ولا أنقصنا ، وما قلنا : كل الـيهود قالـوا ذلـك ، أو فـي كـل الأوقات ، ولا كل النصارى قالوا ذلك ، أو في كـل الأوقـات ، بـل قلـنا كما قال الله تعالى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّـصَارَى الْمَـسِيحُ ابْـنُ اللَّـهِ ﴾ ، ولم نتعرض إلى نبي آخر لا إلى كل ولا بعض ، فأخبـرنا كمـا أخبـر أن الـيهود والنـصارى قالـوا ذلـك لا يلزم أن يكون ذلك إخباراً عن الكل ولا في كل وقت .

وأما حديث النبوة والخلة والمحبة : فالفرق ظاهر ؛ لأن الله تعالى نزه نفسه عن الوالدية والولدية بقوله : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) ﴾ (٧١) ، ولم ينزه نفسه عن الخلة والمحبة ؛ فإن سائر أنبيائه وأوليائه أخلاؤه وأحباؤه ؛ بمعنى التشريف والتعظيم ، ولا يجوز أن يقال : إنهم أبناؤه وأولاده على معنى ذلك لالتباسه بالباطل ، فإن نسبته إلى الوالدية لا يحتمل إلا الحقيقة ، فإنه لا يقال : فلان ولد فلان وابنه إلا بمعنى أنه ولده حقيقة ، وإنه لا يحل لذلك ، بخلاف مقام الخلة والمحبة ، فإنه يلزم من انفصال الولد عن دار الوالد بعد اتصاله به مع بقائه على الولدية ، ولا يلزم من انفصال الخليل والحبيب عن الخليل والحبيب بعد اتصاله به مع بقائه على الخلة والمحبة ، فهذا الفرق بين جواز تسمية المقرب بخليل الله وحبيب الله ، وعدم جواز تسميته بابن الله وولد الله .

ثم قال له : وأما قولك : صلب جسد عيسى دون معناه ، فهذا هذيان ؛ لأنه تحصيل الحاصل ، وتحصيل الحاصل محال ، فكان هذياناً ؛ فإنه أبداً لا يصلب إلا الجسد سواء كان كافراً أو مؤمناً ، مطيعاً أو عاصياً أو شيطاناً ، فإنه لا يصلي منه إلا الجسد ، وأما الروح فإنها باقية يذهب بها عالمها : إما إلى عليين أو إلى سجين ، فأي مزية تبقى لعيسى على غيره فيما ذكرت وهولت ؟!

فإن قلت : الفرق ظاهر ؛ فإن عيسى لما صلب بقي زماناً يتكلم كما كان قبل الصلب ، قلنا : تلك معجزة كباقي المعجزات ، فأي مزية له على غيره من الأنبياء المؤيدين بالمعجزات من جنس تلك المعجزة وغيرها ، فإنه على تقدير أن يكون ما ذكرت صحيحاً كان ذلك معجزة ، وأما نحن فنقطع بكذب ذلك ؛ فإن الله تعالى أخبرنا في كتابه بقوله : ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ (٧٢) ، أي التبس ذلك عليهم حتى ظنوه عيسى ، ولم يكن عيسى ، بل إما شيطاناً أو إنساناً ألقى عليه شبهه ما إضلالاً لهم .''٧٣

والإنصاف يدل على أن الرازي التزم بهذا الأدب كل الالتزام ، وأنه لم يخرج عن المقصود من المناظرة ، بل كان يؤثر صاحبه على نفسه ، ويمنحه زمام المبادرة في التساؤل الاستنكاري أو الهجوم العلمي ، ومن ثم يترك له دفة المناظرة ليكون له السبق ، وهذا يمثل غاية الإنصاف ، ليس هذا فحسب ، بل إن الإمام الرازي يلتزم بما طرحه العالم النصراني من الإشكاليات ، ولا يخرج من الرد عليها إلى ما لا مقصود له في هذا المجال .

[٢/ز] مدى تطبيق الرازي للأدب السابع : الاحتراز عن الضحك ورفع الصوت والسفاهة ؛ فإن الجهال يسترون بها جهلهم .

وهذا أدب بدهي لمن كان في مكانة الإمام الرازي وغزارة علمه وعمق خبرته .

[٢/ح] مدى تطبيق الرازي للأدب الثامن : الاحتراز عن المناظرة مع من كان مهيباً ومحترماً كالأستاذ ؛ إذ مهابة الخصم واحترامه ربما تزيل دقة نظر المناظر وحدة ذهنه .

وفي هذه المناظرة بالذات لم يكن أحد الطرفين أستاذًا للآخر ، ومن ثم كان شرطًا مطبقًا بالقوة لا بالاختيار ، ومع ذلك فقد أوردنا تحفظنا المبدئي على هذا الشرط ، وقلنا : إن الأمر يتعلق بدرجة التقبل النفسي لدى المناظر ، فإن كانت نفسه لا تقوى على مناظرة أستاذه أو من هو أعلى من شأنًا أو أرفع مقامًا أو أكبر سنًا فلا بأس أن يعرض عن مناظرته ، إما إن كان الأمر بحيث لا توجد هذه المهابة تلعثمًا ولا تورثًا حياءً ولا تقطع عن التواصل ، فلا بأس على من أراد أن ينهض للمناظرة مع المهابة من قيامه بها .

[٢/ط] مدى تطبيق الرازي للأدب التاسع : الاحتراز عن حسبان الطرف الآخر حقيراً ؛ لئلا يصدر عنه كلام يغلب به الخصم عليه :

والمدقق في المناظرة التي جرت بين الرازي وبين العالِم النصراني يجد أنه لم يحترز عن الوقوع في هذا الخطأ فقط ، بل أعطى خصمه ما يستحق من التقدير ، وأنزله منزلته التي يتلق به ، ولندع الحديث للمساجلة فهي أصدق دليلاً ، وأقوم قيلاً :

تدل ملابسات حدوث هذه المناظرة على تواضع الرازي ، وعدم استعلائه ، وشعوره بمسئوليته ، مع مبادرته للتناظر ، وتمتعه بالإنصاف ، مع عدم التسليم إلا بما يدركه يقيناً ، مع سماحة أخلاقه :

فبينما قال الرازي في موضع من تفسيره : " جرت مناظرة بيني وبين بعض النصارى ... "(٧٤) ، غير أنه أوضح في مقدمة المناظرة نفسها أنه هو الذي ذهب إلى هذا العالم : " إنه قد جاء نصراني ؛ من أكابر علماء دين النصرانية ، يدعي التحقيق والتقرير لدينه ، فذهبتُ إليه ، وشرعنا في الحديث"(٧٥) .

وقال في تفسيره الكبير – عن قصة هذه المناظرة نفسها ، ومكان حدوثها – : " اتُّفِقَ أني حين كنت بخوارزم ، فأُخبرت أنه قد جاء نصراني يدعي التحقيق والتعمق في مذهبهم ، فذهبت إليه وشرعنا في الحديث."(٧٦)

وهذا – إن دل على شيء – فإنما يدل على تواضع الرازي ؛ إذ انتقل بنفسه إلى العالم النصراني ، في زمن كان من غير المنكر أن يحدث العكس ، ويدل – أيضاً – على عدم تكبره أوغطرسته ؛ لأنه لم يشترط أن يأتي إليه هذا العالم النصراني ؛ ويدل –كذلك – على إدراك الرازي لمسئوليته كعالم مُبَرِّزٍ في عصره ، وإمام مخلص لدينه خاصة وللإنسانية عامة .

ومن هنا أخذ الرازي بزمام المبادرة بمجرد علمه بوجود عالم نصراني ، بل " من أكابر علماء دين النصرانية "، ولم ينتظر أن يدعوه هذا العالم للمناظرة بطريقة مباشرة ، أو على الأقل بواسطة أحد ، أضف إلى ذلك: أن وصفه للطرف الآخر يدل على إنصافه ، وعدم هضمه لحق الآخرين ،

وإن اختلفوا معه في الدين وأصول العقيدة ، وربما يدلل الرازي على منابعه الأصيلة التي استقى منها هذا الأخلاقيات السامية في تفسيره لقول الله تعالى : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين . قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون ﴾ (٧٧) ؛ حيث يقول الرازي في ظلال فهمه الخاص لهذا الأدب القرآني الرفيع : ...

لكن هذا لا يدع الرازيَّ يُسلِّم بما لم يصل إليه عن طريق اليقين الذاتي ، ومن ثم يتحفظ ؛ فيقول عن هذا العالم النصراني إنه : " يدعي التحقيق والتقرير لدينه "، وإنه : " يدعي التحقيق والتعمق في مذهبهم "؛ إنه مجرد ادعاء ، وليترك الرازيُّ الحكمَ على حقيقة ذلك لمجريات المناظرة ؛ ليتكشف من بكى ممن تباكى.

وأخيراً فإن وصف الرازي للقاء بينهما بأنه " حديث "حيث قال : "وشرعنا في الحديث "، ولم يقل – مثلاً – : وشرعنا في المناظرة ، إن قوله هذا : يدل على سماحة أخلاقه ، واعتباره أن ما حدث كان حديثاً ودياً يتسم– مع الأريحية النفسية ، والحرية الفكرية ، والأمن على الكرامة الشخصية – بالمنهجية العلمية ، والدفاع الحار عما يعتقده كل طرف من أمور العقيدة .

ومن القرائن على سماحة أخلاق الرازي أنه لم يبادر صاحبه بالسؤال، بل ترك له مجال الابتداء حيث قال: "فقال لي:ما الدليل على نبوة محمد [ﷺ]؟ ".

وعلى طرف النقيض نجد نفسية العالم النصراني تكشف عن الحقد الدفين الذي يكنه بعض غير المسلمين للإسلام ونبيه ومعتنقيه ، وسأدع عبارات هذا العالم النصراني– بحروفها – تبين عن هذا ؛ حيث يقول – إجابة عن سؤال الإمام الرازي : أسألك عن ما تعتقده من دينك بعد أن لم تقبل ديني ، ألا أخبرتني عن قاعدة أساس دينك ، ومعتمد علمك وإيمانك ويقينك بعد الذي تقدم ذكره ؟ – فيجيب العالم النصراني : " قاعدة ديننا مبنية على تكذيب

محمد [ﷺ] ، والعمل على عداوته ، حتى لو وجد في عصرنا لقتلناه أنجس قتلة ، ولو أظفرنا الله بملوك أمته ، وعلمائهم ، وأئمتهم : لتقربنا إلى الله تعالى بذبحهم ، وسلخ جلودهم ، وجلود عبادهم ، وزهادهم ، وسائر صلحائهم ، ولو وقع بأيدينا كل كتاب لهم ؛ من الكتب التي يسمونها بالعلم ، والحكمة ، والمعرفة ، وكتب التفسير ، والحديث ، وصحف القرآن : لمزقنا الجميع ، وألقيناها في سنادس البول والغائط "ويضيف العلامة النصراني : " ونحن فمتى لم نعتقد أن فعل ذلك من أعظم العبادات وأفضل القربات لم يصح لنا دين النصرانية ، ولا نتحقق بشيء منه ؛ كل ذلك لتغالينا في ديننا ، ولاعتقادنا صحته وسقم غيره ، ولذلك نعمل صورة محمد [ﷺ] على هيئة بدوي راع ، ونعلم الأطفال من صغرهم عداوته والفرار منه ، ونأمرهم بسبه ، وشتمه ، والتبصق في وجهه ، وليس لنا شغل عقيب كل قربى - يُتقرب بها - إلا الدعاء على المسلمين بالخذلان ، وتسليط العذاب العاجل والآجل عليهم ، وسلب المملكة والسلطة منهم ، وسلب القهر والقدرة ، والحكم والخلافة ، وسلب العز والجاه ، والأمر والعظمة ، ومتى غُصبنا بالإسلام : فلا يجوز لنا ذلك ، إلا بأدب أن نسعى في الباطن في هلاك المسلمين ، وسب دينهم ونبيهم ."(٧٨)

لكن الأجدر بالملاحظة والتسجيل والتأمل - في رأينا - هو : رصد رد فعل الإمام الرازي ،على هذه الوقاحة الفجة ، والاستغلال الأسوأ لمُناخ الحرية الحقيقي ، الذي أتاحه الإسلام لأهل الأديان الأخرى ، فماذا قال الإمام- جواباً على تهجم محدثه وحقده - ؟

قال : " فعلى الذي يودكم وبال ما تفعلونه ، وعلى الذي يؤاكلكم ويعاشركم بالصحبة والمودة مثل ذلك ، بل وعلى الذي يُلبسكم ثوب العز أعظم من ذلك ؛ لأنه كمن أعان على قتل محمد [ﷺ] وتمزيق كتابه ، وإهلاك أمته ، وقد قال الله تعالى في حقه : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ(٥١)﴾ [٧٩] وقال تعالى " ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [٨٠] ، فكل من ألبسهم ثوب العز – ونلاحظ أن الإمام الرازي قد حول الخطاب من الحوار مع هذا العالم النصراني إلى أسلوب الغيبة ؛ وذلك لحاجة في نفسه – أو وادهم ، أو أحبهم ، أو قربهم ، أو أدناهم ، أو استعان بهم في أموره ، أو استغاث بهم في مهماته ، فلا جرم : يصير الله ورسوله عدواً له ؛ بأن يخذله ، ولو عند موته ، وفي قبره ، وفي الآخرة : يفر من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه وفصيلته التي تؤويه ."[٨١]

ثم قال الإمام الرازي :" لولا الذمة ووصية النبي ﷺ إيانا بحفظ الذمة بيننا وبينكم لتقربت إلى الله تعالى هذه الساعة بقتلك شر قتلة . "

والحق أنني أردت بإيراد هذا الجزء المستفز من كلام العالم النصراني ، ثم رد الرازي الهادئ عليه ، أموراً ؛ منها :

١ – إقامة الحجة على المتعصبين من المسلمين ؛ كيف كانت سماحة الرازي في مناظرته مع تعصب مناظره ؟ فلم نتعصب نحن اليوم بينما يتمتع الطرف الآخر باللين والهدوء ، في كل أبواب المساجلات والمعاملات الحيوية الإنسانية ؟! ، إن صاحب الحجة ينبغي أن يكون صاحبَ سَكِينَة .

٢ – أن نتيجة السماحة أمر من اثنين :

أعلاهما : اقتناع الطرف الآخر بخطأ موقفه ، وصحة موقف الغير ، وهذا في الحقيقة ما حدث في آخر المناظرة ؛ إذ أعلن هذا العالم النصراني اعتناقه للإسلام ؛ جاء في آخر هذه المناظرة : " فآمن على يديه ذلك النصراني وصار منه إماماً في العلم يقتدى به ، والحمد لله وحده ، وصلاته على خير خلقه ؛ محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ."

وأدناهما: خروج الطرفين في سلام نفسي ، وتطبيقهما للقاعدة الذهبية: " الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية "تلك القاعدة التي غابت عنا

، حتى في دائرتنا المغلقة التي نستبعد منها الآخر الحقيقي ؛ لنجعل من يخالفنا في الرأي من داخل هذه الدائرة المغلقة هو الآخر الوهمي !!

وليتنا نَصْدُقُ في تطبيق هذه القاعدة ؛ لنصل إلى قناعة مؤداها أن " الاختلاف في الرأي ينبغي ألا يفسد للعلم قضية "كذلك .

٣ – ربما يبدو من كلام الرازي بعض القسوة الظاهرية ، ولكني أرى أنها الحكمة ؛ التي تضع كل أمر في نصابه ؛ فالله تعالى يقول :﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ(٧)لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ(٨)إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الظَّالِمُونَ(٩)﴾ [٨٢] ، فالرازي لم يفتئت على محدثه ، ولكنه – في الوقت عينه – لم يفرط في دينه ، بل لم يتعد حدوده .

يقول د. يحيي ربيع : " ترى ما هي ثمار مناظرة تقوم على هذه الأسس ، وتحكم بمثل هذا المنهج ؟

لا شك أن الحق يعلو على الباطل ، ويتمكن من قلب الخصم إن كان صادق النية في الوصول إلى الحقيقة ، وهذا ما حدث للنصراني ، حيث آمن وتتلمذ على يد الإمام الرازي ، وصار بهذه التلمذة إمامًا في العلم يقتدى به "[٨٣]

فهل نتعلم من ذلك كله : كيف ندير الحوار بيننا وبين ذواتنا الداخلية ، وبيننا وبين أنفسنا ، ثم بيننا وبين الآخر ، كل أملي أن تحقق ورقتي هذه المتواضعة بعض هذا الطموح .

[٤] الخاتمة : النتائج .. التوصيات .

فمع عظيم تقديرنا لعلم فخر الدين الرازي وموسوعيته الثقافية ، ومع تسليمنا أنه قد مرت قرون كانت فيها مؤلفات الرازي في التفسير وعلم الكلام والفلسفة وأصول الفقه – وغيرها من العلوم – هي المرجع الأول للعلماء وطلاب العلم على حد سواء ، وأصبحت كلمة " الإمام " إذا أطلقت في كتب علم الكلام الأشعرية وكتب أصول الفقه الشافعية يراد بها الرازي ، ليس إلا ، بل بلغ من عظيم إعجاب الناس به أن خلعوا عليه لقب " مجدد المائة السادسة للهجرة " ، أقول : مع إكبارنا لكل ما تقدم ؛ غير أننا لا نسلم له بمطلق التجديد ، بل هو – في رأينا – : إمام مجتهد مأجور على كل حال ، ترك تراثاً علمياً هائلاً ما زلنا ننتفع به حتى الآن ، وننقب بدراساتنا الأكاديمية عن أصوله ومنهجه ، ولكنه لم يترك نظرية علمية محدَّدَةً ومجدِّدَةً – ونحن في مؤتمر أسس النظرية في العلوم العربية والإسلامية – و لم يترك تجربةً عمليةً فريدةً يستحق بها لقب " مجدد المائة السادسة للهجرة " .

ومن أهم التوصيات :

١ – ضرورة تكثيف جهود الباحثين حول مصنفات الرازي التي خصصها لعلم (الملل والنحل) ؛ للاستفادة من منهجها العلمي من ناحية ، وكشف أوجه التميز أو القصور فيها من ناحية أخرى .

٢ – ضرورة الاستفادة من منهج الرازي العلمي والعملي في دفع شبهات أهل الأديان الأخرى حول الإسلام ، خاصة في ظل الهجمة الغربية الموتورة على كل ما هو إسلامي في وقتنا الحاضر .

٣ – ضرورة تسلح الباحث في مقارنة الأديان بكل الوسائل النفسية والعلمية والعقلية التي تهيئ له سبل النجاح في هذا المضمار العلمي المهم .

من مصادر البحث ومراجعه:

- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، تقديم وتعليق : د. سميح دغيم ، (سلسلة علم الكلام) ، دار الفكر اللبناني ، ط/ أولى ، ١٩٩٢م.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مصطفى الهواري ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨م.
- مناظرة في الرد على النصارى ، تقديم وتحقيق وتعليق : د.عبد المجيد النجار ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م.
- التفسير الكبير : ط مؤسسة المطبوعات الإسلامية [المطبعة البهية لصاحبها عبد الرحمن محمد] ، الأزهر ، ١٣٥٧ هـ=١٩٣٨ .
- الرازي : النبوات وما يتعلق بها ، تحقيق د. أحمد السقا ، دار الكليات الأزهرية ، ١٩٨٦م.
- الرازي : مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر ، تحقيق د. فتح الله خليف ، دار المشرق ، بيروت ، د.ت .
- الرازي : أساس التقديس ، تحقيق د. السقا ، م.الكليات الأزهرية ، ١٩٨٦م.
- د. الزركان : فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية .
- شوقي علي عمر : نظرية المعرفة عند فخر الدين الرازي ، رسالة دكتوراه بدار العلوم – القاهرة ، ١٩٩١ م :
- د. علي جريشة : آداب الحوار والمناظرة ، دار الوفاء ، المنصورة ، مصر ، ط أولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.
- الصاحب محيي الدين يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي [ت ٥٦٥هـ = ١٢٥٨م] : كتاب الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة ، تحقيق / محمود بن محمد السيد الدغيم ، مكتبة مدبولي ، ط أولى

١٤١٥هـ = ١٩٩٥م [أصلها : رسالة ماجستير في الفلسفة الإسلامية ١٩٩١م]

- عيون المناظرات لأبي علي السكوني ت ٧١٧هـ تحقيق سعد غراب ، نشر الجامعة التونسية ١٩٦٧م.
- فنون المناظرات لعمر بن محمد بن خليل السكوني !!!
- كتاب المحاضرة في آداب المناظرة ، شرح على منظومة الآداب للشيخ عبد الملك بن عبد الوهاب الفتني المكي المدني ، ط مصر ١٣٠٦هـ .

هوامش البحث وحواشيه:

---

١ – تنظـــر تـــرجمته في المصادر التالية : القفطي : إخبار العلماء بأخبار الحكماء : مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـــ ، ص ١٩٢، ، وابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء : المطبعة الأهلـــية بمصر ، سنة ١٨٨٢ م ، ٢ / ٣٠. ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي : الوافي بالوفيات ، ط دمشق سنة ١٩٥٦ م ، ٤ / ٢٥٥ .

٢ – الجـــدل : ممارسة إنسانية قديمة ، ومعناه في اللغة : شدة الخصومة ، " وجادل مجادلة وجدالاً إذا خاصـــم بمـــا يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب " الفيومي ؛ أحمد بن محمد بن علي المقري : كـــتاب المـــصباح المنيـــر ؛ مـــادة (جـــدل) ن المؤسسة العربية الحديثة بالفجالة ، مصر ، د. ت ، ص ١٢٨ ، قـــال أبـــو بكر الرازي : " ... والاسم : الجدل ؛ وهو شدة الخصومة " مختار الصحاح ؛ مـــادة (جدل) ، ن دار الحديث ، الأزهر ، د.ت ، ص ٩٦ ، قال الفيومي : " ثم استعمل على لسان حملـــة الـــشرع فـــي مقابلة الأدلة ؛ لظهور أرجحها ، وهو محمود إن كان للوقوف على الحق ، وإلا فمذمذم ، ويقال : أول من دون الجدل : أبو علي الطبري " المصباح ص ١٢٨ .

ولـــه معـــان عديـــدة في اصطلاح الفلاسفة ؛ فهو عند سقراط : " مناقشة تقوم على سؤال وجواب " ، وعند أفلاطون : " منهج في التحليل المنطقي يقوم على قسمة الأشياء إلى أجناس وأنواع ؛ بحـــيث يـــصبح علم المبادئ الأولى والحقائق الأزلية " ، وعند أرسطو : " قياس مؤلف من مشهورات ومسلمات " أي أن موضوع الجدل هو : الاستدلال المبني على الآراء الراجحة أو المحتملة ، فهو وسط بـــين الأقاويل البرهانية والأقاويل الخطابية ، وعند كانط : " منطق ظاهري في سفسطة المصادر على المطلوب وخداع الحواس " ، وعند هيجل : " انتقال الذهن من قضية ونقيضها إلى قضية ناتجة عنهما ، ثم متابعة ذلك حتى نصل إلى المطلق " ، انظر : د. إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ، مجمع اللغـــة العـــربية ، مادة [جدل] ، ولقد عرف العرب الجدل قبل الإسلام وبعده ، وله عندهم مرادفات كثيـــرة جـــدًا ؛ مـــنها : الـــتحاور ، التناظر ، المجاراة ، المحاكاة ، المعاندة ، المنازعة ، المناقضة ، المماحكـــة ، المناقشة ، المخاطبة ، المغالطة [انظر مقدمة محمود بن محمد السيد الدغيم على كتاب الإيـــضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة ، للصاحب محيي الدين يوسف بن عبد الرحمن بن الجـــوزي [ت ٦٥٥هـــــ = ١٢٥٨م] : ، مكتبة مدبولي ، ط أولى ١٤١٥هـــ = ١٩٩٥م [وأصله : رسالة ماجستير في الفلسفة الإسلامية ١٩٩١م] ص ٦٧ ، ٦٨ .

٣ – حتى إن له مؤلفات كاملة خصصت لتدوين مناظراته التي لم تقتصر على نوع معين من العلوم ، بل ناظر في فروع الدين وأصوله ، ولم تقتصر على دائرة المسلمين ، بل تعدتهم إلى أهل الكتاب كذلكم ، انظـــر : مناظـــرات فخر الدين الرازي في بلاد ما رواء النهر ، ط دائرة المعارف العثمانية ، حيدر

آباد الدكن ، ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦م ، وذكر محقق كتاب الإيضاح مؤلفاً مخطوطاً للفخر الرازي بعنوان : كتاب الجدل ، مخ بمكتبة كوبريلي باستنبول رقم ٥١٩ ، من الورقة ١٢٣/آ : ١٥٥ /ب.

٤ – يؤكد الباحث على موسوعية فخر الدين الرازي في التأليف والتصنيف ؛ حيث بلغت مؤلفاته الثابتة يقيناً ٩٣ مؤلفاً ، بينما بلغت المؤلفات المشكوك في نسبتها إليه ٧٢ مؤلفاً ، أما المؤلفات المنحولة عليه فيصل عددها إلى ٢٩ مؤلفاً ، وبذلك يبلغ مجموع ما نسب إليه من المؤلفات : ١٩٤ مؤلفاً .ثم إن العلوم والفنون التي صنف فيها تصل إلى عشر مجموعات ؛ هي :[١] العلوم العقلية : فلسفية وكلامية ، ومنطقية ، وجدلية .[٢] العلوم العربية : أدبية ، وبلاغية ، ونحوية .[٣] الفقه وأصوله .[٤] تفسير القرآن الكريم .[٥] التاريخ والسير .[٦] العلوم الرياضية والطبيعية .[٧] الطب .[٨] الفراسة .[٩] السحر والتنجيم والرمل .[١٠] دوائر المعارف ، انظر : .

٥ – وهي المناظرة التي حققها د. عبد المجيد النجار ، وكان لأخي د. محمد سلامة زميلي بالقسم فضل وقوفي عليها ؛ حيث إنه صورها من مركز العالم العربي بباريس أثناء ابتعاثه إلى فرنسا لدارسة الدكتوراه ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

٦ – التفسير الكبير : ٥ / ١٦٥ ، في تفسير الآية / ١٩٧ من سورة البقرة ، ولا بأس أن نذكر هنا من باب الأمانة وبيان الفائدة أ، الجدل يعني عند الرازي في بعض الأحيان : الاعتذار ، يقول في قوله تعالى :﴿ يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها ﴾ النحل / ١١١ : " لقائل أن يقول : النفس لا تكون لها نفس أخرى ، فما معنى قوله ﴿ كل نفس تجادل عن نفسها ﴾ ؟والجواب : النفس قد يراد بها : بدن الحي ، وقد يراد بها : ذات الشيء وحقيقته ، ، فالنفس الأولى هي : الجثة والبدن ، والثانية : عينها وذاتها ، فكأنه قي>>لَ : يوم يأتي كل إنسان يجادل عن ذاته ، ولا يهمه شأن غيره ، قال تعالى ﴿ لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ﴾ وعن بعضهم / تزفر جهنم زفرة لا يبقى معها ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا جثا على ركبتيه ، يقول : يا رب نفسي نفسي ، حتى إن إبراهيم الخليل عليه السلام يفعل ذلك ، ومعنى المجادلة عنها : الاعتذار عنها ؛ كقولهم ﴿ هؤلاء أضلونا السبيل ﴾ ، وقولهم ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ ." يُنظر : التفسير الكبير : ٢٠ / ١٢٦ .

٧ – التفسير الكبير : ٢٠ / ١٣٩ .

٨ – التفسير الكبير : ٥ / ١٦٧ .

٩ – السابق نفسه .

١٠ – السابق نفسه .

١١ – التفسير الكبير : ١١ / ٣٥ .

١٢ – التفسير الكبير : ١٣ / ١٤٠ ، الأنعام / ٢٥ ، ١٠٨ ، ١٢١ .

١٣ – التفسير الكبير : ١٣ / ١٤١ .

١٤ – التفسير الكبير : ١٣ / ١٤١ .

١٥ – التفسير الكبير : ١٤ / ١٥٩ ، والآية من سورة الأعراف / ٧١.

١٦ – التفسير الكبير : ١٤ / ١٦٠ .

١٧ – التفسير الكبير : ١٧ / ٢١٨ ، هود / ٣٢ .

١٨ – التفسير الكبير : ٢٣ / ٥ ، الحج / ٣ .

١٩ – التفسير الكبير : ٢٣ / ١١ ، الحج / ٨ .

٢٠ – التفسير الكبير : ١٩ / ٢٧ ، والآية من سورة الرعد / ١٣ .

٢١ – الكهف / ٢٢ : ﴿ فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهرًا ﴾ التفسير الكبير : ٢١ / ١٠٦ .

٢٢ – الكهف / ٥٤ : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيئًا جدلاً ﴾ التفسير الكبير : ٢١ / ١٤٠ .

٢٣ – الكهف / ٥٦ : ﴿ ويجادل الذين كفروا بالبطل ليدحضوا به الحق ﴾ التفسير الكبير : ٢١ / ١٤١ .

٢٤ – التفسير الكبير : ٢٣ / ٦٥ ، الحج / ٦٨ .

٢٥ – التفسير الكبير : ٢٥ / ٧٥ ، العنكبوت / ٤٦ .

٢٦ – التفسير الكبير : ٢٥ / ٧٦ ، العنكبوت / ٤٨ .

٢٧ – التفسير الكبير : ١٨ / ٢٩ ، والآية : هود / ٧٤ .

٢٨ – النحل / ١٢٥ : التفسير الكبير : ٢٠ / ١٣٨ : ١٤٠ .

٢٩ – تُنظر هذه الآداب التي نص عليها الرازي لدى : يحيي بن محمد بن آل ربيع : الإمام فخر الدين الرازي وجهوده في الرد على أهل الكتاب ، أطروحة دكتوراه بكلية أصول الدين والدعوة ، جامعة الأزهر بطنطا ، ص ١٢٣ .

٣٠ – سورة الشعراء : .

٣١ – التفسير الكبير : ٢٤ / ١٢٢ .

٣٢ – سورة القصص :

٣٣ -سورة طه : .

٣٤ – طه / ٤٣ ، ٤٤ : ﴿ فقولا له قولاً لينا ﴾ التفسير الكبير : ٢٢ / ٥٨ .

٣٥ – د. علي جريشة : آداب الحوار والمناظرة ، دار الوفاء ، المنصورة ، مصر ، ط أولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م : ص ٦٩ ، ٧٠ .

٣٦ – يحيي بن محمد بن آل ربيع : الإمام فخر الدين الرازي وجهوده في الرد على أهل الكتاب ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

٣٧ – ينظر : مفاتيح الغيب ٢٠ / ١٤٠ .

٣٨ – مفاتيح الغيب : ٢٠ / ١٤٠ .

٣٩ – مفاتيح الغيب : ٢- / ١٤١ .

٤٠ – يحيـــي بـــن محمد بن آل ربيع : الإمام فخر الدين الرازي وجهوده في الرد على أهل الكتاب ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

٤١ – المناظرة : ص

٤٢ – السابق : ص

٤٣ – السابق : ص ، وانظر : التفسير الكبير ٨ / ٧٩ .

٤٤ – ربمـــا كـــان هذا في عصر الرازي في القرن السادس الهجري ، أو حتى في عصر الشوكاني– ت ١٢٥٠هـــ ؛ والذي ألف رسالة عنوانها : [فصل المقال في إجبار اليهود على التقاط الأزبال] أما في عصرنا هذا : فالأمر الواقع لا يخفى على أحد ، واليهود هم اليهود ، فسبب تجبرهم وتكبرهم هو : خـــزينا وجبنـــنا ؛ ﴿ ذلك بأن الله لم يك مغيرًا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ... ﴾ الأنفال من الآية ٥٣ .

٤٥ – تبـــرع الفاتـــيكان في القرن الميلادي المنصرم ، فأصدر وثيقة يبرئ فيها اليهود من دم المسيح عليه السلام .

٤٦ – السابق : ص

٤٧ – السابق نفسه .

٤٨ – السابق نفسه .

٤٩ – السابق نفسه .

٥٠ – السابق : ص

٥١ – السابق نفسه .

٥٢ – السابق نفسه .

٥٣ – المناظرة : ص

٥٤ – المناظرة : ص

٥٥ – المناظرة : ص

٥٦ – المناظرة : ص

(٥٧) يـــشير إلـــى أثر يُروى: " كنت نبياً وآدم بين الماء والطين " ولم أجده في الكتب التسعة للحديث الشريف .

٥٨ –المناظرة : ص

٥٩ – الحـديث الـذي يدل على هذا المعنى صحيح ، بل يقترب من التواتر ؛ انظر تخريجه وألفاظه المتـرادفة والمـتقاربة في دواوين السنة المشرفة : صحيح البخاري : كتاب الجمعة : ح / ١٠٧٧ : (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّهم عَنْهم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَـنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ .) وهو في صحيح البخاري أيضاً : كتاب الدعوات : ح / ٥٨٤٦ ، وكتاب التوحـيد : ح / ٦٩٤٠ ، وهـو في صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها : ح / ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، وهـو فـي جامع الترمذي : كتاب الصلاة : ح / ٤٠٨ ، كتاب الدعـوات : ح / ٣٤٢٠ ، وهـو فـي سـنن أبي داود : كتاب الصلاة : ح / ١١٢٠ ، كتاب السنة : ح / ٤١٠٨ ، وهو في سنن ابن ماجة : كتاب الصلاة والسنة فيها : ح / ١٣٥٦ ، وهو في مسند أحمد : ح / ٧١٩٦ ، ٧٢٧٥ ، ٧٣٠٣ ، ٧٤٠٦ ، ٨٦١٦ ، ٩٠٦٧ ، ٩٩٢٢ ، ١٠١٤٠ ، ١٠٣٣٨ ، وهو فـي مـوطأ مالـك : كـتاب الـنداء للصلاة : ح / ٤٤٧ ، وهو في سنن الدرامي : كتاب الصلاة : ح / ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ . وورد فـي سـنن ابن ماجة : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : ح / ١٣٧٨ : (عَـنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا نَهَارَهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ أَلَا مِنْ مُسْتَغْفِرٍ لِـي فَأَغْفِـرَ لَهُ أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ أَلَا مُبْتَلًى فَأُعَافِيَهُ أَلَا كَذَا أَلَا كَذَا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ .) وهو ضعيف الإسناد .

٦٠ – المناظرة : ص

٦١ – إمام الحرمين : عبد الملك الجويني [٤١٩ – ٤٧٨هـ – ١٠٢٨ ١٠٨٥م] : الكافية في الجدل ، تـح / د. فوقـية حسين محمود ، ط البابي الحلبي بمصر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ص ٥٣٢ عن الإيضاح حاشية ١ ص ٣٦ .

(٦٢) الحـديث في صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، جامع الترمذي : كتاب البيوع ، ح / ١٢٣٦ ، سنن ابن ماجة : كتاب التجارات ، ح / ٢٢١٦ ، مسند أحمد ، ح / ٤٨٦٧ ، مسند الدرامي : كتاب اليوع ، ح / ٢٤٢٩ ، وفيها : (من غش فليس منا) و (من غشنا فليس منا) .

٦٣ – المناظرة : ص

(٦٤) هـذا الـذي يقوله صحيح ، ثبت في كتب السنة المعتمدة : البخاري في مواضع متعددة ؛ منها : كـتاب الـرقاق ، ح / ٦٠٨٨ ، وهو أيضاً في أكثر من عشرين موضعاً من : صحيح مسلم ، وجامع الترمذي ، وسنن ابن ماجة ، وسنن النسائي ، ومسند أحمد ، ومسند الدرامي .

(٦٥) سورة التوبة من الآية ٣٠ .

(٦٦) سورة التوبة من الآية ٣٠ .

(٦٧) سورة الحجر .

(٦٨) سورة التوبة من الآية ٣٠ .

(٦٩) سورة التوبة من الآية ٣٠ .

(٧٠) سورة الحجر .

(٧١) سورة الإخلاص .

(٧٢) سورة النساء : من الآية ١٥٧ .

٧٣ – المناظرة : ص

(٧٤) التفسير الكبير : ٢١ / ٢١٤ .

(٧٥) المناظرة : ص ٢١ .

(٧٦) التفسير الكبير : ٨ / ٧٨ .

(٧٧) سورة سبأ ، وانظر الدرر المنهجية الرائعة التي رصع بها الرازي تفسيره وتحليله لهاتين الآيتين في التفسير الكبير ؛ مفاتيح الغيب ، وقال المحلي في تفسير الجلالين : < في الإبهام تلطف بهم داع إلى الإيمان ، إذا وفقوا إليه . > ومع قصر العبارة واختصارها فهي وافية بالمعنى المراد تمام الوفاء . وقال الحلواني في حاشيته على الجلالين : < فيه تلطف بهم وتواضع ؛ حيث أسند الإجرام لأنفسهم ، والعمل للمخاطبين > انظر النصين في : حاشية أحمد بن محمد الصاوي المالكي الحلواني – ١١٧٥ هـذا : ١٢٤٥هذا – : حاشية على تفسير الجلالين ، ط البابي الحلبي ١٩٤١م. راجعه علي محمد الصباغ ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ . وقال في الظلال : < وهذه غاية النصفة والاعتدال والأدب في الجدال ؛ أن يقول رسول الله ﷺ للمشركين : إن أحدنا لابد أن يكون على هدى أ والآخر على ضلال ، ثم يدع تحديد المهتدي منهما والضال ؛ ليثير التدبر والتفكر في هدوء ، لا تغشى عليه العزة بالإثم ، والرغبة في الجدال والمحال ! ، فإنما هو هاد ومعلم ، يبتغي هداهم وإرشادهم ، لا إذلالهم وإفحامهم لمجرد الإذلال والإفحام !

الجدل على هذا النحو المهذب الموحي أقرب إلى لمس قلوب المستكبرين المعاندين والمتطاولين بالجاه والمقام ، المستكبرين على الإذعان والاستسلام ، وأجدر بأن يثير التدبر الهادئ والاقتناع العميق . وهو نموذج من أدب الجدل ينبغي تدبره من الدعاة .

ومنه كذلك الإيقاع الثالث الذي يقف كل قلب أمام عمله وتبعته ، في أدب كذلك وقصد وإنصاف : ﴿ قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون ﴾ ، ولعل هذا كان ردًا على اتهام المشركين الرسول ﷺ ومن معه بأنهم هم [المخطئون الجارمون] وقد كانوا يسمونهم : [الصابئين] ؛ أي : المرتدين عن دين الآباء والأجداد ، وذلك كما يقع من أهل الباطل : أن يتهموا أهل الحق بالضلال في تبجح ، وفي غير ما استحياء .

﴿ قل لا تسالون ... ﴾ فلكل عمله ، ولكل تبعته ، ولكل جزاؤه .. وعلى كل أن يتدبر موقفه ، ويرى إن كان يقوده إلى فلاح ،أو إلى بوار ، وبهذه اللمسة يوقظهم إلى التأمل والتدبر والتفكر ، وهذه هي الخطوة الأولى في رؤية وجه الحق ، ثم في الاقتناع . [الظلال : ٥ / ٢٩٠٥]

وقال الشوكاني في فتح القدير : < ثم أمره سبحانه أن يخبرهم بأنهم على ضلالة ، لكن على وجه الإنصاف فف الحجة بعد ما سبق تقرير من هم على الهدى ومن هو على الضلالة ، فقال : ﴿ وإنا أو إياكم ﴾ والمعنى : أن أحد الفريقين من الذين يوحدون الله الخالق الرازق ويخصونه بالعبادة ، والذين يعبدون الجمادات التي لا تقدر على خلق ولا رزق ، ولا نفع ولا ضر لعلى أحد الأمرين من الهدى والضلالة ، ومعلوم لكل عاقل أن من عبد الذي يخلق ويرزق وينفع ويضر هو الذي على الهدى ، ومن عبد الذي لا يقدر على خلق ولا رزق ولا نفع ولا ضر هو الذي على الضلالة ، فقد تضمن هذا الكلام بيان فريق الهدى ؛ وهم المسلمون ، وفريق الضلالة ، وهم المشركون ، على وجه أبلغ من التصريح ، قال المبرد : ومعنى هذا الكلام معنى قول المتبصر في الحجة لصاحبه : أحدنا كاذب ، وقد عرف أنه الصادق المصيب ، وصاحبه الكاذب المخطئ . قال : و[أو] عند البصريين على بابها فليست للشك ، لكنها على ما تستعمله العرب في مثل هذا إذا لم يرد المخبر أن يبين وهو عالم بالمعنى . وقال أبو عبيدة والفراء : هي بمعنى الواو ؛ وتقديره : وإنا على هدى ، وإياكم في ضلال مبين ،... ثم أردف سبحانه هذا الكلام المنصف بكلام أبلغ منه في الإنصاف / وأبعد من الجدل والمشاغبة فقال : ﴿ قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون ﴾ أي : إنما أدعوكم إلى ما فيه خير لكم ونفع ، ولا ينالني من كفركم وتركم لإجابتي ضرر ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ ، وفي إسناد الجرم إلى المسلمين ، ونسبة مطبق العمل إلى المخاطبين مع كون أعمال المسلمين من البر الخالص والطاعة المحضة ، وأعمال الكفار من المعصية البينة والإثم الواضح : من الإنصاف ما لا يقادر قدره . والمقصود : المهادنة والمتاركة ، وقد نسخت هذه الآية وأمثالها بآية السيف .

وقال ابن كثير في تفسيره : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ هذا من باب اللف والنشر ؛ أي واحد من الفريقين مبطل ، والآخر محق ، لا سبيل إلى أن تكونوا لأنتم ونحن على الهدى ، أو على الضلال ، بل واحد منا مصيب ، ونحن قد أقمنا البرهان على التوحيد ، فدل على بطلان على ما أنتم عليه من الشرك بالله تعالى ولهذا قال ﴿ وإنا ... ﴾ قد قال قتادة : قال ذلك أصحاب محمد ﷺ للمشركين ، والله ما نحن وإياكم على أمر واحد ، إن أحد الفريقين لمهتد ، وقال عكرمة وزياد بن أبي مريم : معناها : إنا نحن لعلى هدى ، وإنكم لفي ضلال مبين ، وقوله تعالى : ﴿ قل لا تسألون ... ﴾ معناه : التبرؤ منهم : أي لستم منا ولا نحن منكم ، بل ندعوكم إلى الله تعالى

وإلى توحيده وإفراد العبادة له ÷ فإن أجبتم فأنتم منا ونحن منكم وإن كذبتم فإنا براء منكم وأنتم براء منا كما قال تعالى : ﴿ فإن كذبوك فقل لي عملي ... ﴾،وقال عز وجل ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ .

(٧٨) المناظرة ص ٥١ ، ٥٢ .

(٧٩) سورة المائدة .

(٨٠) سورة الممتحنة : من الآية ١ .

(٨١) المناظـرة : ص ٥٣ ، والعبارة الأخيرة اقتباس من موضعين من القرآن الكريم : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ(٣٣)يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ(٣٤)وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ(٣٥)وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ(٣٦)لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ(٣٧) ﴾ سـورة عبس ، ﴿ يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ (١١)وَصَاحِبَتِهِ وَأَخِيهِ(١٢)وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ(١٣)وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ(١٤)كَلَّا ﴾ سورة المعارج .

(٨٢) سورة الممتحنة .

(٨٣) يحيـي بـن محمد بن آل ربيع : الإمام فخر الدين الرازي وجهوده في الرد على أهل الكتاب ، مرجع سابق ، ص ١١٦ ، وتُنظر المناظرة : ص ٧٧ ، والسبكي : طبقات الشافعية : ٨ / ٨٤ .